

جدول تشكيلات الوظائف في المنظمة التعاونية الاردنية

استنادا الى الصلاحية المخولة لي في المادة (١٥) من نظام موظفي المنظمة التعاونية الاردنية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٠م. اقرر الغاء جدول تشكيلات الوظائف الملحق بالنظام الآنف الذكر والمنشور على الصفحة (٢٨٢) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٤٠٨) تاريخ ١٩٧٣/٣/١ وتحديد الدرجات المبينة فيما يلي للوظائف المدرجة ازاؤها على ان يعمل بذلك اعتبارا من تاريخ ١٩٧٥/٨/١م.

الوظيفة	الدرجة
نائب المدير العام	بداية الثانية نهاية الاولى
مساعد المدير العام/التعاون	بداية الثالثة نهاية الاولى
مستشار تعاوني	بداية الثالثة نهاية الاولى
مدير مالي	بداية الرابعة نهاية الاولى
مدير اداري	بداية الرابعة نهاية الاولى
مدير تعاون	بداية الرابعة نهاية الاولى
مدير تدريب	بداية الرابعة نهاية الاولى
مدير مشاريع	بداية الرابعة نهاية الاولى
رئيس قسم (أ)	بداية الرابعة نهاية الثانية
رئيس قسم (ب)	بداية الخامسة نهاية الثالثة
رئيس قسم (ج)	بداية السابعة نهاية الخامسة
كاتب (أ)	بداية السابعة نهاية الخامسة
ناسخ (أ)	بداية السابعة نهاية الخامسة
كاتب (ب)	بداية الثامنة نهاية السادسة
ناسخ (ب)	بداية الثامنة نهاية السادسة

وعلا بهذا القرار تجري تسمية الوظائف وفقا لسلم الدرجات والرواتب الموضحة في الفقرتين (أ، ب) من المادة الثانية من النظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٥ نظام معدل لنظام موظفي المنظمة التعاونية الاردنية المنشور على الصفحة (٧٦٨) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٣) تاريخ ١٩٧٥/٥/١٦م.

المدير العام
مروان دودين

اعلان

بناء على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في العاصمة رقم ٧١٣ تاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠ تعلن اللجنة الورائية للتنظيم والأبنية في العاصمة بأنها قد قررت الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم ١٣٩٧/د تاريخ ١٩٧٥/٤/١٩ المنظم بإحداث شارع يربط منطقة رغدان المحطة بالدخول الشمالي الشرقي للمدينة .

لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية حيث يمكن للدوي العلاقة الإخلال على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أنشاء الدوام وليلة عشرة أيام من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين عاميتين حتى اذا كان ما يقال بشأنه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المذكورة خلال المدة السالفة الذكر .

محافظ العاصمة
رئيس اللجنة الورائية للتنظيم والأبنية
علي البشير

١٩٧٥/٧/٢٧



الجمهورية العربية السورية

للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٣ شعبان سنة ١٣٩٥ هـ الموافق ١٠ آب سنة ١٩٧٥ م. العدد ٢٥٧١

الفرص

صفحة	
١٢٣٨	التشيل الدبلوماسي
١٢٣٨	وكالات الوزراء
١٢٣٨	الموظفون
١٢٤٠	لجنة انتقاء الموظفين
١٢٤٠	الجنسية الاردنية
١٢٤١	الاستملاك
١٢٥٨	الاطباء ، الرقابة الطبية
١٢٦١	تشجيع الاستثمار
١٢٦١	أمر دفاع صادر عن مراقب المطبوعات العام
١٢٦٢	البنك المركزي الاردني
١٢٦٣	اعلان صادر عن وزير المالية - الجهارك
١٢٦٣	قرار صادر عن لجنة ترخيص مزاوله مهنة تدقيق الحسابات
١٢٦٤	التعريف الجمركية
١٢٦٤	قرار صادر عن وزير الزراعة
١٢٦٧	الاعلانات

نظم القرآن المساحة الأردنية

كلنا من أهل

التمثيل الدبلوماسي

صدرت الأرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٥٥ تاريخ ١٩٧٥/٧/٩ المتضمن اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين المملكة الاردنية الهاشمية والمكسيك .

وكالات الوزراء

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ان يتولى معالي السيد علي حسن عوده وزير التكوين اعمال وزارة المواصلات بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس احمد الشويكي وزير المواصلات خارج المملكة بمهمة رسمية

الموظفون

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على مايلي :-

١ - ا - ترفيع سكرتير مجلس الوزراء السيد جمال حداد الى ادنى مربوط الدرجة الاولى (أ) من تاريخ ١٩٧٥/٧/١

ب - ترفيع مساعد السكرتير العام السيد عادل الداودي الى ادنى مربوط الدرجة الاولى (ب) من تاريخ ١٩٧٥/٧/١٥

٢ - الموافقة على قرار المجلس القضائي الشرعي المؤرخ في ١٩٧٥/٧/١ والمتضمن مايلي اعتبارا من تاريخ ١٩٧٥/٧/١

١ - ترفيع فضيلة الشيخ محمد عبد الحميد زيد قاضي الباصحة الشرعي الى ادنى مربوط الدرجة الثالثة مادة (١١) فصل (١/٢٥) الشرعية .

٢ - ترفيع فضيلة الشيخ ادب خالد ابراهيم قاضي الزرقاء الشرعي الى ادنى مربوط الدرجة الرابعة مادة (١٣) فصل (١/٢٥) الشرعية .

٣ - تعيين مساعد وكيل وزارة النقل السيد غازي الرفاعي مديرا لمدارة الارصاد الجوية بالدرجة الاولى (ب) من تاريخ ١٩٧٥/٧/١٦

ب - قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي :

١ - - تمديد خدمة معالي السيد عبد الرحيم الواكد لمدة سنتين من تاريخ ١٩٧٥/٣/١ .

٢ - تصنيف السيد ضياء الدين طوقان بادنى مربوط الدرجة الثالثة ليشغل وظيفة رئيس مراقبة من تاريخ ١٩٧٥/٧/١٦ .

٣ - قبول استقالة كل من الموظفين التالية اسمائهم اعتباراً من التاريخ المين ازاء اسم كل منهم :

الاسم	التاريخ
وليد ربيع مرقه	١٩٧٥/٧/١
انور حدادين	١٩٧٥/٧/١٥
نزار سالم التالبي	١٩٧٥/٨/٥
محمد وليد ابو غريبه	١٩٧٥/٧/٧

٤ - انتهاء خدمات المهندس السيد عصام صالح البشتاوي اعتباراً من ١٩٧٥/٧/٥ .

٥ - احالة الموظفين التالية اسمائهم على التقاعد اعتباراً من التاريخ المين ازاء اسم كل منهم :

الاسم	التاريخ
مالكي عيسى مالكي	١٩٧٥/٧/٢٦
نجيب ابراهيم سلطي ايوب	١٩٧٥/٩/١
ابراهيم مصطفى علي	١٩٧٥/٨/٢٣
يوسف الياس زبانه	١٩٧٥/٨/١
عيسى الناعوري	١٩٧٥/٨/١
محمد شاكركرهود	١٩٧٥/٩/١
اسامة بلديع الشلفش	١٩٧٥/٨/٢٣
علي سالم كرادشه	١٩٧٥/٨/٢
غنتار شاكركمال	١٩٧٥/٨/١
انعام هاشم اللجاني	١٩٧٥/٨/٢٣
عمود يوسف الحمودغراية	١٩٧٥/٨/١
امين حافظ التوباني	١٩٧٥/٨/١
شفيق غنايل عويس	١٩٧٥/٧/١٦
عبد اللطيف الحنيدي	

٦ - وافق دولة رئيس الوزراء على تعيين السيد محمد قاسم العبد في أعلى مربوط الدرجة الثامنة ليشغل وظيفة كاتب في ديوان الرئاسة من تاريخ مباشرته العمل .

هذا من الأعمال

قرار

صادر عن الحاكم العسكري العام

عملاً بالفقرة (أ) من المادة (٢) من تعليمات الإدارة العرفية لشؤون موظفي الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية رقم (٤) لسنة ١٩٦٨ .
لاقتناعي بأن الأذن في فرع مؤسسة الأقراض الزراعي في مدينة الخليل السيد فؤاد هاشم عمرو يتعاون مع السلطات المختصة .
أقرر عزله من الخدمة اعتباراً من ١٩٧٤/٧/١ .
صدر بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٥ .

الحاكم العسكري العام
زيد الرفاعي

لجنة انتقاء الموظفين

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٣ - بالاستناد إلى المادة ١/٣٣ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ ، الموافقة على تجديد عضوية السيد سعد الدين جمعة سكرتير عام رقاسة الوزراء في لجنة انتقاء الموظفين لمدة سنتين من تاريخ ١٩٧٥/٧/١٤ .

الجنسية الأردنية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٠ - بالاستناد إلى المادة السابعة عشر من قانون الجنسية الأردنية رقم ١٩٥٤ - السماح للأشخاص التالية أسماؤهم بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية المبيّنة إزاء اسم كل منهم : -

الأمانيّة	حسين عبدالله ياسين
الكنديّة	محمد حلمي محمد اسماعيل الناطور
الايطاليّة	محمد امين الطاهر
التمساويّة	محمد منحت عبد الرزاق الشهابي
الايطاليّة	ابراهيم عبد فياض
التمساويّة	خالد حمزه محمد البديّ
السويديّة	عيسى ذيب يعقوب مريع
الالمانية	علي حسين الكبرا
التمساويّة	راشد علي حسن علي
التمزاويّة	موسى يوسف نعمان العباسي
السويديّة	سيد طاهر طه حشيمه
الالمانية	احمد خميس عاطف الدويك
الاميريّة	جمال عيسى ابراهيم غانم

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٣ الموافقة على منح السيد عباس حسين اللحام شهادة التجنس بالجنسية الأردنية استناداً للبند الأول من احكام المادة الثالثة عشر من قانون الجنسية الأردنية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ .

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٦ - بالاستناد إلى المادة ١٧ من قانون الجنسية الأردنية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ - الموافقة على السماح للسيد مصطفى عزت ابو شقره عبدالهادي بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية النمساوية .

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٣ بالاستناد إلى المادة السابعة عشر من قانون الجنسية الأردنية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ السماح للسيد فؤاد عبدالله صابات بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية الألمانية .

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٤ - بالاستناد إلى المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ - الموافقة على السماح للسيد ادمون يوسف دياب بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية الهولندية .

٦ - وافق معالي وزير الداخلية على اكتساب المواطن السوري سعيد عبد العزيز العلمي الجنسية الأردنية ومنحه شهادة الجنسية الأردنية بموجب المادة الرابعة من قانون الجنسية الأردنية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ .

الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣٠ الموافقة على اعتبار استملاك ما مساحته (٨٨) متراً مربعا ارضي و (٤٩) متراً مربعا بناء من القطعة رقم (٥٧) من الحوض رقم (٦) من اراضي جرش العائلة للسيد عيسى خليل الحداد والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٦٣) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥ استملاكاً مطلقاً لوقوعها في سعة شارع النصر وفق المخطط المنظم لهذه الغاية ومشروعاً لتفتح العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ .

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٧ الموافقة على اعتبار استملاك كامل مساحة قطعة الارض رقم (٩٧) من الحوض رقم (١١) من اراضي عجلون مع ما عليها العائلة للسادة عواد المفلح القضاء وشركاه والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ استملاكاً مطلقاً بقصد ضمها للمساحة العامة لتوسيع موقف السيارات وفق المخطط المنظم لهذه الغاية ومشروعاً لتفتح العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ .

هكذا من الأشهر

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٩ الموافقة على اعتبار استملاك مساحات الاملاك للمينة اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ :

١- (٨) دونات و (٧٣٤) متراً مربعاً من قطعة الأرض رقم (٨) من اراضي مدينة عمان الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ لاغراض وزارة التربية والتعليم.

٢- (١١٠) دونات و (٣٧٨) متراً مربعاً من قطع الاراضي التي يترقها طريق الحديث - مفروق دايوق والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ لاغراض وزارة الاشغال العامة.

٣- قطعنا الأرض رقم (١٣٥١٣٤) من الحي رقم (٩) طريق بغداد من الحوض رقم (١٠) البلدة المائلة للسيد سعادة احمد العبروني والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٠) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٦ لجعلها موقفاً للسفريات الداخلية للمناطق الشمالية.

٤- قطع الاراضي ذوات الارقام الموقفة (٣٧٢١) المفروزة من قطعة الأرض رقم (١١٥) من الحوض رقم (١٣) وادي القرية من اراضي قرية عين جنا المائلة للسادة علي حامد القضاة وشركاه والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ لاقامة دار البلدية وجمع للدوائر عليها.

٤- قرر مجلس الوزراء الموافقة على اعتبار استملاك مساحات الاملاك للمينة اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ :

١- (٤٧٥) دونات و (٣٣٠) متراً من قطع الاراضي ذوات الارقام (١٩) و (٢١) و (٢٣) و (٢٥) و (٢٧) و (٢٩) و (٣٥) و (٣٨) و (٤٠) و (٤٢) و (٤٧) و (٥٠) و (٥٤) و (٥٥) من حوض مرجسكا رقم (٣) وقطع الاراضي ذوات الارقسام (٢) و (١٦) و (١٧٩) و (٢٧٤) و (٢٧٧) من حوض المدورة رقم (٦) جميعها من اراضي ناعور الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ لاغراض وزارة الصناعة والتجارة بقصد اقامة المعرض الصناعي الاردي عليها.

٢- قطعة الأرض رقم (٥٦) و (١٣٠) دونات و (٥٥٧) متراً مربعاً من قطعة الأرض رقم (٥٩) كليتها من حوض الطهر رقم (١) من اراضي قرية غور نميرن الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٥) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٠ لاغراض هيئة وادي الاردن.

٣- (٢٠) دونات و (٤٣٢) متراً مربعاً من قطع الاراضي ذوات الارقام (١٦) و (١٧) و (٤٣) ومن رقم (٦٠) لغايات (٢٨) جميعها من حوض الطوري رقم (٢) من اراضي مدينة اربد الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ لاغراض وزارة التربية والتعليم.

٤- (٦) دونات و (٨٩٣) متراً مربعاً من قطعة الأرض رقم (١٥٨٥) الناتجة عن افراز القطعة الاصلية رقم (١٤٩٧) من حوض الشجيلة رقم (٥) من اراضي قرية القويسمة الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ لاغراض وزارة التربية والتعليم.

٥- (٢٢) دونات و (٢١٢) متراً مربعاً من قطع الاراضي ذوات الارقام (٢٩) و (٤٢) و (٤٣) و (٨٥) و (٨٦) من حوض الصبيح رقم (١٠) من اراضي مدينة اربد الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ لاغراض وزارة التربية والتعليم.

٦- قطعنا الأرض رقم (٩٦٤) و (١٣٥٨) من حوض الوثانات رقم (٢) من اراضي قرية ماركا الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ لاغراض مؤسسة المواصلات الملكية واللاسلكية.

٧- خمسة دونات و (٥٣٥) متراً مربعاً من قطعتي الأرض رقم (٧٧) و (٧٨) من الحوض رقم (١١) بلاص من اراضي كفر تيه الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥١٦) الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٥ بقصد اقامة مدرسة للذكور عليها.

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٠ الموافقة على اعتبار استملاك مساحات الاملاك للمينة اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ :

١- (١٧) و (٢٦١) متراً مربعاً من قطع الاراضي ذوات الارقام (١٩) و (٢٠) و (٢١) و (١٣٦) و (٣٦٥) و (٣٦٦) و (٣٦٧) من حوض طريق عمان رقم (٢٠) من اراضي مدينة مادبا الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ لاغراض وزارة التربية والتعليم.

٢- (٢٧٤) متراً مربعاً الجزء الباقي من قطعة الأرض رقم (٧٦١) من الحوض رقم (١٤) من اراضي مدينة اربد المائلة للسيد عيسى يوسف التل والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٠) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٦ وهي المساحة التي لا يتفق منها بعد ان استملك قسم من هذه القطعة لدججه في سعة الشارع العام.

٦- قرر مجلس الوزراء المتعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٦ الموافقة على اعتبار استملاك مساحات الاملاك للمينة اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ :-

١- حقوق المياه المائلة لقطعة الأرض رقم (٢) من حوض البساتين رقم (١٣) من اراضي قرية ملحص الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ لاغراض شركة معادن الامنت المساهمة المحدودة.

٢- (١٨) دونات و (٧٥) متراً مربعاً من قطع الاراضي الواقعة في الحوض رقم (١٤) الشيخ خليل مضافاً اليها مامساحته (٢٧) متراً مربعاً من قطعة الأرض رقم (٤٣٥) من نفس الحوض جميعها من اراضي مدينة اربد الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ لاغراض وزارة التربية والتعليم.

٣- (٨٥) متراً مربعاً من قطعة الأرض رقم (٣٩٥) ملك السيدة فاطمة بنت مهاوش اليوسف وشريكها و (٢٥٠٩) متراً مربعاً من قطعة الأرض رقم (٣٤٨) ملك السيد محمد المايد احمد، السيد الله جميعها واقعة في الحوض رقم (٥) من اراضي ماركا الشمالية الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٥٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ بنية دججها بالاضافة لما استملك من بعضها سابقاً في سعة الشارع العام.

هكذا من المأهول

اعلان

اعلا باحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ . أعلن بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية سأقدم إلى مجلس الوزراء العالي بطلب إصدار قرار مفاده ان استملاك ما مساحته دوغماً واحداً وسبعة أمتار مربعة من القطعة رقم (١) من حوض الثلاثة رقم (٢٠) من أراضي مدينة الكرك استملاكاً مطلقاً لأغراض القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية مشروع للنفقة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

مدير عام دائرة الأراضي والمساحة
بدري الملقى

اعلان

اعلا باحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ أعلن اني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية سأقدم إلى مجلس الوزراء العالي بطلب إصدار قرار مفاده ان استملاك المساحات المبنية في اذناه من قطع الأراضي الموصوفة ازامها استملاكاً مطلقاً لأغراض سلطة المصادر الطبيعية لانشاء ختير النظائر المشعة في الميدروولوجيا عليها هو مشروع للنفقة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

مدير عام دائرة الأراضي والمساحة
بدري الملقى

القرية	رقم واسم الحوض	رقم القطعة	المساحة المطلوب استملاكها	ملحوظات
			متر مربع	دونم
وادي السير	١٢- الروق	٥٢	٧٧٣	قسم من هذه القطعة
وادي السير	١٢- الروق	٤٥٨	٩٥٣	كامل هذه القطعة
وادي السير	١٢- الروق	٤٥٩	٤٠١	كامل هذه القطعة
		المجموع	١٢٧	٣

قرار رقم (١٨)

تاريخ ١٩٧٥/٤/٢٦

اجتمع مجلس بلدي أبو علندا برئاسة رئيس المجلس السيد علي محمود الحنيطي والأعضاء . وبعد البحث والتداول في الاستملاك الصادر عن مجلس الوزراء العالي بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٠٨ تاريخ ١٩٧٤/٨/٢٠ .

قرر المجلس البلدي استناداً للمادة ١٩ الفقرة (١) من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ التخلي عن استملاك القطع المقرر استملاكها بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٠٨ تاريخ ١٩٧٤/٨/٢٠ ، وذلك لتوفر أرض باسم المجلس البلدي سيقام عليها بناء مجمع للدوائر .

رئيس بلدية أبو علندا
علي محمود الحنيطي

اعلان

اعلان بمقتضى احكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ بأن لجنة أمارة العاصمة قررت في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٦/٤ التخلي عن استملاك المساحات المبنية ارقام قطعها واسماء اصحابها باعلان الاستملاك المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (١٥٢٤) تاريخ ١٩٦١/١٠/١٠ وذلك بسبب عدم الحاجة اليها ، نظراً لتعديل التخطيط في تلك المنطقة كما هو موضح ذلك على الخطوط رقم ١٥/٢١٦٥ / تاريخ ١٩٧٥/٥/٢٠ المنظم لهذه الغاية .

امين العاصمة
محمد طوقان

١٩٧٥/٦/٨

اعلان

أعلن بمقتضى أحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ بأن لجنة أمارة العاصمة قررت في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٩ التخلي عن استملاك ما مساحته (٢٨٨) متراً مربعاً من أصل المساحة المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (٢٠٩) حوض ٣ خنيفسة / ملك السيد محمود موسى البحري وشركاه والمنشور اعلان استملاكها بالعدد رقم (١٧١٠) تاريخ ١٩٦٣/٩/٢٥ من الجريدة الرسمية وذلك بسبب عدم الحاجة اليها نظراً لتعديل التخطيط في ذلك الموقع .

أمين العاصمة
محمد طوقان

١٩٧٥/٧/١٩

اعلان

اعلان بمقتضى احكام المادة (١٩) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ بأن امارة العاصمة عازمة بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار قرار باعتبار استملاك ما مساحته (٥٧٧) متراً مربعاً من قطعة الأرض رقم (٥٨) حوض ٣٣ حي ١٠ الاشرفية ملك السيد لمعان بنت جواد بك اسماعيل وشركاهما ينيه دمجها بالاضافة لما استملك من نفس القطعة سابقاً في سعة الشارع العام كما هو موضح ذلك على مخطط الاستملاك المنظم لهذه الغاية رقم ١٥/٢١٧٧ تاريخ ١٩٧٥/٧/١٥ هو من مقتضيات النفقة العامة ومشروعاً للنفق العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ حسب الاصول .

امين العاصمة
محمد طوقان

١٩٧٥/٧/١٩

كلنا من الشعب

اعلان

أعلن بتقضى احكام البند (أ) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ بأن امانة العاصمة عازمه بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار قرار باعتبار استملاك المساحات المبينة ارقام قطعها واسماء اصحابها بادناه بغية دمجها بالاضافة لاستملاك من بعضها سابقا في سعة الشارع العام كما هو موضح على مخطط الاستملاك رقم ١٥/٢١٧٥ تاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥ المنظم لهذه الغاية مشروع للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك السالف الذكر .

١٩٧٥/٧/٩

امين العاصمة
محمد طوقان

المساحة المطلوب استملاكها متر مربع	رقم القطعة والحوض	اسم المالك
٢٧٠	٢٠٤٨	خايل فلاح ابراهيم البوريني واخيه .
٢١	٢٠٣٨	فاطمة عبد القادر حسين
١٢٠	٦٩٣	فضل الله سليم ابو حمدان وشريكه
١٩٥	١٤٦٤	عطا الله عبد المعطي المداخنة وشريكه .
١٢٠	٣١٦٣	خلف المصلح القناوي .
٣١٤٦	٣٠٧٢	ابراهيم المناحي البرايصة وشريكه .

اعلان

عملا باحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اعلن اني بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأقدم الى مجلس الوزراء بطلب اصدار قرار مفاده ان استملاك كامل مساحات قطع الاراضي الموصوفة في ادناه استملاك مطلقا لاغراض مؤسسة المواصلات السلكية والاسلكية لاقامة مبنى القسم الالى وملحقاته عليها هو مشروع للتمتع العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك وقسم (٢) لسنة ١٩٥٣

مدير عام دائرة الاراضي والمساحة
بدرى الملقى

المدنية	رقم واسم الحوض	رقم واسم الحسي	رقم القطعة	المساحة المطلوب استملاكها سم ^٢ متر مربع	ملحوظات
الكرك	١٤ المدنية	٢ الميدان	٢٤٤	١٨ ٢٥٣	كامل هذه المساحة
"	"	"	٢٤٥	٩ ١٨٨	"
"	"	"	٢٤٦	٨٨ ٧٧١	"
"	"	"	٢٤٧	٢١ ٣٢٨	"
المجموع ٣٦ ١٥٤١					

اعلان

عملا باحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ اعلن اني بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية سأقدم الى مجلس الوزراء العالي بطلب اصدار قرار مفاده ان استملاك المساحات المبينة في ادناه من قطع الاراضي الموصوفة ازامها استملاك مطلقا لاغراض الشركة العامة للتعبدين المساهمة المحدودة مشروع للتمتع العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

مدير عام دائرة الاراضي والمساحة
بدرى الملقى

القرية	رقم واسم الحوض	رقم القطعة	المساحة المطلوب استملاكها متر مربع	ملاحظات
١ ام تلمه	٢٦	٢٤٤	٢٥	كامل هذه القطعة
"	٢٩	٦٠٦	٦	"
"	٣٠	٦١٢	٢	"
"	٣٦	٨٦١	٤٤	"
"	٣٧	٢٧٧	٨	"
"	٣٨	٢٦٥	٦٤	"
"	٣٩	٩٧٦	٧	"
٢ ابو الريفيان	٣	٣٧١	٢٠	"
"	٤	٧٢٢	٩٧	"
"	٥	٤٨٧	١٨	"
"	٦	٨١٩	٦٥	"
"	٧	٧٢١	٩	"
"	٨	٥٦٥	٨	"
"	٩	٧٧٠	٦	"
"	١٠	٦٩٧	٤١	"
"	١١	٦٥٠	٢	"
"	١٢	٧٣٦	٧	"
"	١٣	٩٢	٣٨	"
"	١٤	٢٠١	"	"
"	١٥	٧١٨	٣	"
"	١٦	٨٥٦	٣	"
"	١٧	٣٢٨	١١	"
"	١٨	٧٩	٦	"
"	١٩	٢١٤	٨	"
"	٢٠	٤١٣	٥	"
"	٢١	٢٣	٢٢	"
"	٢٢	٦٦٣	٦	"

هنا من المثل

١٢٤٨

القرية	رقم واسم الحوض	رقم القطعة	المساحة المطلوب استهلاكها متر مربع	ملاحظات
ماحص	٢ أبو الريشيان	٢٣	٣٢٣	كامل هذه القطعة
		٢٤	٤١١	"
		٢٥	٨٨٧	"
		٢٦	٦٤	"
		٢٧	١٨٩	"
		٢٨	٥٢٣	"
٣		١	٨٧٨	"
		٢	٥٧٣	"
		٤	١٧٩	"
		٥	٤٣٧	"
		٦	٩٧٧	"
		٧	٤٣٠	"
٣		٨	٣٣٦	"
		٩	٨٢٠	"
		١٠	٦٠٧	"
		١١	٤٦٠	"
		١٣	٩٣١	"
		١٤	٩٩٧	"
		١٥	١٢١	"
		١٦	٢٥	"
		١٧	١٧٣	"
		١٨	٢٨٢	"
٥ بئر السيل		٢	٨٠٣	"
		٦	٥١	"
		٧	٥٨٨	"
٦ الخديب		٢٨	٧٤٨	"
١٣ البساتين		٢٧	٩١٨	"
		٢٨	٤٦١	"
		٢٩	١٧٢	"
		٧٠	٤٤	"
		٧١	٩٦٦	"
		٧٢	٦٧٥	"
		٧٤	٨٥٨	"
		٧٥	٣٦٠	"
		٧٦	٩١٨	"
		٧٧	٧٦٧	"
		٧٨	٢٩	"
		٧٩	٩١	"
		٨٠	٢٢١	"
		٨١	٦٢٤	"

١٢٤٩

القرية	رقم واسم الحوض	رقم القطعة	المساحة المطلوب استهلاكها متر مربع	ملاحظات
ماحص	١٣ البساتين	٨٢	٦٤٤	كامل هذه القطعة
		٨٣	٧٠٦	"
		٨٤	٤٢٥	"
		٨٥	٣٧٢	"
		٨٧	٢٩	"
		٨٨	٦٧٩	"
		٩٥	٢٨٠	"
		١١١	١٦٣	"
		١١٢	٣٨٤	"
		١١٣	٧٤١	"
		١١٤	٧	"
		١١٥	٥٩٩	"
		١١٦	٢٥٦	"
		١١٧	٢٥٩	"
		١١٨	٤١٣	"
		١١٩	١٠٨	"
المجموع (٩٤٨) ر (١٦٥٥)				

هكذا من المأهل

اعلان

علا بمحكم القدر الاول من المادة الثالثة فالترون الاستلام سنة ١٩٥٣ اقبلتني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر خبيرة الرعية مسبقاً بطلب مجلس الرزراء العالي لا حداث قرار بأن الاستلام لمساحة الاراضي والايعة للمدة اذاه استلاماً مطلقاً يقصد ضمنه لسة تاريخ الجيزة العراق لملوك السادة اللية ابناءهم واد صاف املاكهم فنداسه مشروعة التعميم بانهي المقصود من قانون الاستلام لعام ١٩٥٣ كما هو موضح بخط الاستلام للمدة الثانية رقم (٥) تاريخ ١٩٥٣/٦/٥

الرئيس
حسن الصباني

استلام خارج الجيزة/العراق

بلدية عجلون

اسم صاحب الملك	رقم القطعة الخروفي	رقم القطعة	مساحة مضمومة	مساحة ما يقتطعها الخارج	مساحة ما يقتطعها بعد الاقتطاع	مساحة الرعي النظامي	مساحة ما تبقى بعد الرعي النظامي	مساحة ابناء المالكين	ملاحظات
دفع الخوري ناصر	١٦	١٠	١٢٤	٥٥٠	٩	٢٤٥٠١	لا شيء	—	—
حسن جيت زين الدين	٣٩	٦	٤٤٩	٢٦٥	٥	١٤١٢٤	—	—	—
ابراهيم الشبان	٤٧	١	٣٠٠	٣٠٠	١	٢٦٥	—	—	—
جيه يوسف الخوري	٨٩	٤	٠٤٢	١٢٠	—	٢١٠	—	—	—
جريس الخوري الرعية وشركاه	٩٠	١٣٠	٢٥	٨٧٠	٢٣	٦٤٧٨٢	٢٩١	٢٠	١٢٠
سليم الحرب النصور	٤٩	٥	٩٠٠	٥١٦	—	٢٦٥	—	—	—
عيسى الناصر السند	٨١	٤	٤٢٥	٢٥٨	١	٣٥٦	—	—	—
صليبا النصور	٥٨	٤	١٥٠	١٠	١	٢٨٧	—	—	—
حنا الدارود	٥٧	٤	٥٠٠	٥٢٥	٢	٨٧٥	—	—	—
جميل النصور	٥٢	٤	١٠٠	٢٥٨	—	٢٦٥	—	—	—
اسعد السالم وشركه	٥١	١	٦٠٠	١١٢	١	٤٠٠	—	—	—

تسليم استلام خارج الجيزة/العراق

بلدية عجلون

اسم صاحب الملك	رقم القطعة الخروفي	رقم القطعة	مساحة مضمومة	مساحة ما يقتطعها الخارج	مساحة ما يقتطعها بعد الاقتطاع	مساحة الرعي النظامي	مساحة ما تبقى بعد الرعي النظامي	مساحة ابناء المالكين	ملاحظات
يوسف منصور	٥٦	١٠	٤٠٠	٢٧	١	٣٧٣	لا شيء	—	—
سعد الرشيد وشركه	٥٣	١٠	٥٠٠	٣٣٠	١	٣٧٥	٤	—	—
حنا الدارود	٥٥	١٠	٠٠٠	٥٢٠	—	٢٥٠	٢٧٠	—	—
سليبي النصور	٥٤	١٠	٢٥٠	١٠٥	١	٥١٢	لا شيء	—	—
موسى الفرج الجعوب	٢٣	١١	٤٠١	٢٤٠	١٣	٣٢٥٠	٤	—	—
الناصر السند الجعوب	٦١	١٤	٢٤٩	٢٠٠	١٣	٣٥٩٢	٤	—	—
حسان عبدالله السند الجعوب	٦٢	١٠	١٣٩	٧٥٠	٩	٢٥٣٤	٤	—	—

هنا من المأوى

اعلان

يعلم مجلس قروي بيت يافا عن عزمه استهلاك ثمانية دونمات وست مائة وتسعون مترا مربعا من قطع الاراضي المذكورة تاليا استهلاكا مطلقا لغاية بناء مدرسة للذكور في قرية بيت يافا وفقا لقانون الاستهلاك رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٣ خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

القرية	الحوض	القطعة	اسم المالك	المساحة العمومية متر	المساحة المقتطعة متر
بيت يافا	صوقه ٢	١١	شفيق الشليط الاحمد	٤٥٧	١٤
"	"	١٢	سلامه اخيمود العبد الله	٥٣٥	٤
"	"	١٣	الحاج عقله الصالح المصلح وشريكه	٤٦٧	٧
"	"	٣٣	"	٥٥٦	٧٣٦
"	"	٣٤	"	٢٧٨	١٠
"	"	١٥	عوض الخليف الموصى وشريكه	٥٨٧	٨
"	"	١٦	علي الصالح الحمد الخميس	١٣٢	٦

رئيس مجلس قروي بيت يافا
احمد علي الحسين

اعلان

اعلن بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون استهلاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ بان مجلس بلدية الزرقاء عازم بعد مضي خمسة عشر يوما على نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على التقديم بطلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار السلازم باعتبار استهلاك اجزاء من قطع الاراضي الموصوفة تاليا استهلاكا للنفع العام بالمعنى المقصود في القانون المذكور وذلك لتوسيع شارع الملك طلال .

رقم قطعة الارض	الحسي	الحوض	كامل مساحة القطعة دونم	المساحة المنوي استهلاكها دونم
٣١	١٤ شارع عمان	١٠ البلدية	٤٩٨	٥٦
٣٤	"	"	٦٧٥	٩٢
٥٦	١٥ الجبل الشمالي	"	١٦٠	١٠٤
٦٥	"	"	١٢٩	٤٠
٢٩٢ م				

رئيس بلدية الزرقاء
ابراهيم صايل

اعلان

اعلنا بحكم القدره ٢٠٩٧ من المادة الثالثة من قانون استهلاك لسنة ١٩٥٣ بان مجلس بلدية الزرقاء عازم بعد مضي خمسة عشر يوما على نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على التقديم بطلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار السلازم باعتبار استهلاك اجزاء من قطع الاراضي الموصوفة تاليا استهلاكا للنفع العام بالمعنى المقصود في القانون المذكور وذلك لتوسيع شارع الملك طلال .

رقم القطعة	اسم المالك	مساحة القطعة دونم	مساحة المقتطعة دونم	المساحة العمومية دونم	المساحة المقتطعة دونم
١	عبد قاضي ابو فارس	١٨٧	٣٠	١٧٧	١٧٧
٢	احمد خليل ابو عوده	٢٢٩	٣٠	٢٢٩	٢٢٩
٣	عبد خليل ابراهيم اللطاح	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
٤	حكيم عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
٥	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
٦	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
٧	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
٨	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
٩	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
١٠	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
١١	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
١٢	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
١٣	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
١٤	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
١٥	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
١٦	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣
١٧	عبد عبد الله ابو عوده	١٤٣	٣٠	١٤٣	١٤٣

هكذا من المأهول

١٢٥٦

اعلان

علا باحكم القدر الأول من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٥٣ اصلى أنا رئيس بلدية معان عازم عبد مورو خمسة عشر يوماً من نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سابقا
الى مجلس الوزراء السابق لتفصيل بأصول قرار بان استهلاك مساحة الاراضي والايه في اثناء استهلاكها مطلقا لتفصيل دعيا في سنة التوزيع العامة بشرط ان لا تتغير المساحة العامة بالحق القصور
في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٥٣ .

رئيس بلدية معان
المهندس حاتم الترابي

رقم الموضع	رقم القطعة	اسم صاحب الملك	المساحة العمومية			مساحة القطاع			ما تبقى بعد القطاع			الربع الثاني في هذا ارض الربع الثاني			ملاحظات
			بناء	مساحة	بناء	مساحة	بناء	مساحة	بناء	مساحة	بناء	مساحة	بناء	مساحة	
١	سقي	عادل طيس المنسيب وشركاه	٢	٧٦٨	٢٠٢	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧
٢	٢	عبد الحفيظ احمد كريشان	٢	٥٦	٢٠٢	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧
٣	٣	عمود عبد الله كريشان وابراهيم	٢	١٠٥	٢٠٢	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧
٤	٤	عمود عبد الله كريشان وابراهيم	٢	٧٦	٢٠٢	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧
٥	٥	وردة غنام الحبيبي	٢	٨٤٨	٢٢٤.٥	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤
٦	٦	عبد الرحمن ابراهيم كريشان	٢	١٤٣	٤٠	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤
٧	٧	صالح علي مري كريشان وابراهيم	٢	٢٠٧.٥	٤٦	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤
٨	٨	عوض عبد الله هدية كريشان	٢	١٩٩	٤٦	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤
٩	٩	مدير الاوقاف	٢	٩٣	٤٦	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤
١٠	١٠	عطا الله علي كريشان وابراهيم	٢	١٤٦	٤٦	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤
١١	١١	عمود عبد الله كريشان وابراهيم	٢	٨٧.٥	٤٦	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤

الأطباء

صرحت وزارة الصحة لكل من :-

١ - الدكتور جمال عبد ابو النصر الاردني الجنسية والمهاجر على بكالوريوس في الطب والجراحة / جامعة عين شمس بمزاولة مهنة الطب البشري في المملكة الاردنية الهاشمية على ان يعمل في الضفة الغربية .

٢ - الدكتور جنيب محمود العراقي والمهاجر على بكالوريوس في الطب والجراحة / الجامعة الاميركية / بيروت بمزاولة مهنة الطب البشري في المملكة الاردنية الهاشمية على ان يعمل في مستشفى عمان الكبير .

صرحت وزارة الصحة لأطباء الاسنان للدرجة اسماؤهم ادناه وهم اردنيو الجنسية بتصاطي مهنة طب الاسنان في المملكة الاردنية الهاشمية .

اسم الطبيب	اسم الطبيب
انصاف عيسى الدخيل الله الحداد	عمر عبدالله حسن بداح
فوزي فرح غنيم	فاعور خازر احمد .
خليل خضر غوشه	يدر علي احمد نصر القاضي
مأمون حسن ابراهيم	رمزي انور فرحان عجيلات
محمد علي علان عليان	رياض سلامه سليم بقاعين
خلدون محمد عبد الكريم العباسي	فارس ابراهيم جميعان
شوقي جودت ابراهيم عبدالله	انصاف جورج عبدالله مزاهره
فايز حسن مصعب الغزه	عبد الحافظ عقله الاحمد الحسن
محمد تيسير شريف شتايله	اسامه يوسف زريقات
سليمان جريس ايوب	بطرس عايد الياس الهرنكي
جورج فرج خليل قنوار .	وليد صالح عليان هويدي

جدول بالاطباء البيطريين

الذين سددوا الرسوم القانونية لغاية ١٩٧٤/١٢/٣١ والذين ادوا اليمين القانونية

تيسير محمد سعيد الايدوني	عبد الحافظ حسن زاهد
الكس ابو غزاله	علي يوسف الرعي
هاني سعيد انشاصي	خليل يوسف شهوان
اسعد راتب ابو الراغب	يعقوب رامت الشخشير
فواز سالم ايوب	فاطمه محمد الشعراوي
الياس احمد بدر	محمد رائف الشريف
حسن نسيب البيطار	كمال عزت الطاهر
سامي سعيد البيروني	احمد حسين طوبال
يوسف صالح بطارسه	حامد محمد الطوسي
مازن ابراهيم البيروني	محمود كامل الطبري
عدنان رفيق البرقاري	مخلص موسى عمارين
فاروق شحاده التل	احمد قريطن العجلوني
محمد خلف التل	سمير ميخائيل عجيلات
محمد عبدالله توفيق	جهاد اسماعيل عويدات
يوسف ابراهيم التميمي	الياس انور عريس
وليد توفيق التهموني	فاروق علي عليان
نشأت احمد الجبالي	حسام شكري العامودي
نعم عبد العزيز حسين	توفيق ابراهيم غنيم
محمد ابراهيم الحارص	محمود علي الغرايه
ساطع جريس حدادين	محمود عبد الرحمن الزم
عبد الجبار محمود حسوس	اسحق عبد الرزاق قليبو
احمد عز ام حامد	عصام مسعود قorman
عبدالله صالح خضير	زهير نجم الدين قطينه
عدنان ماهر الخطيب	شاكر سليمان قنديل
نبيل عبد السلام الخياط	راغب نظمي كمال
محمود محمد خريس	فندي عبد الحفيظ الكيلاني
داود محمد الخالدي	عبد الفتاح عبد الحفيظ الكيلاني
فادية داود الدجاني	هاني حنا المصو
محمد سعيد درويش	اميل توفيق المسنات
احمد محمد الرفاعي	هشام اديب نسييه
كمال جريس الريان	طلال جبر نصار
خالد عبد الطيف زواني	نمر اسعد التشه
محمد زهدي زبون	اكرم الاسطه

كانت من الأشهر

البنك المركزي الاردني

بيان بالوجوه دات والمطريات كما هي عند الحال الممل بتاريخ ١٩٧٥/٦/٣٠

[illegible]

اعلان

عملاً بالقرعة (٢) من المادة السادسة من نظام رسوم الإنتاج الخلي على مستحضرات الفسيل الكيماوية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٣ المنشور بالعدد ١٧١٧ لسنة ١٩٦٣ من الجريدة الرسمية واستنادا للصلاحيحة المخولة الي بموجب المادة (٤) من قانون البندول لسنة ١٩٢٧ .

أقرر استعمال البندول المبينة اوصافه أدناه حسب الكيفية التالية .

- ١ - تلتصق البندولة بالأصق ثابت من النوع الجيد على وسط الفطاء العلوي من الوعاء بحيث لا يمكن فتح الفطاء دون اتلاف البندولة .
- ٢ - سعة الوعاء : ثلاثة كيلوات فأ فوق
- ٣ - المادة المصنوعة منها الوعاء كزتون .
- ٤ - شكل الوعاء : مستطيل .
- ٥ - لون البندول : اصفر .
- ٦ - قياس البندول : ٥٧ ملم × ١٤ ملم .

وزارة المالية - الجمارك
سالم مساعده

قرار رقم (۲) لسنة ۱۹۶۹

صادر عن لجنة ترخيص مزاولة مهنة تدقيق الحسابات

بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٩ عقدت اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون مزاوله منتهى لتدقيق الحسابات رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ جلسة ونظرت في الطلب المقدم من السيد نوري رشيد عبد الحليم خريسات ، وبعد الاطلاع على الوثائق التالية المقدمة تأييداً لطلبه .

- ١ - شهادة البكالوريا العامة ١٩٤٠ المعادلة من قبل وزارة التربية والتعليم بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٩ .
- ٢ - شهادة من السادة حلاوي وشركاهم تثبت ان السيد نوري قد حصل في مكتبهم بوظيفة مفسد قسري رئيسي اعتباراً من ١٩٤٠/٤/١٥ ولغاية ١٩٦٨/٤/١٨ حيث استقال من عمله .
- و استناداً إلى الفقرة (ج) من المادة الثالثة من رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦ قررت اللجنة منح السيد نوري رشيد عبد الحليم خريسات اجازة لزاولة مهنة تدقيق الحسابات .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس اللجنة
عاصم قانوي	رئيس قسم التجارة بوزارة الاقتصاد الوطني	وكيل وزارة الاقتصاد الوطني	وكيل ديوان المحاسبة	وكيل وزارة المالية

مصدق
رئيس ديوان المحاسبة
احمد الطراونه

التعريفية الجمركية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتقدمة بتاريخ ١٣/٧/١٩٧٥ الموافقة على التنسيب الذي وضعه كل من معاليه ومعمالي وزير الصناعة والتجارة بتعديل التعريفية الجمركية بشكله التالي :-

تنسيب

١ - بالاستناد إلى الصلاحية المخولة لينا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ تنسب اجراء التعديل التالي عن التعريفية الجمركية :

رقم البند	بيان الاصناف	وحدة الاستيفاء	الرسم السابق	الرسم المقترح
١٥/٨٣	اسلاك ، عيدان ، نايب ، صفائح ، عيدان لحام ومنتجات مماثلة ، من معادن عادية أو كريدات معدنية مطبقة ، أو محشوة بمواد مثابة ، من الأنواع المستعملة في اللحام ، اسلاك وعيدان من مساحيق معادن عادية مكتملة ، من الأنواع المستعملة في الطلاء المعدني بالرش .	القيمة	٨٪	٢٥٪
٢ -	يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .			
	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر		وزير المالية / الجمارك سالم المساعلة	

قرار رقم ٢/أح لسنة ١٩٧٥

قرار تنظيم استيراد وتصدير الدواجن الحية والبيض

صادر بموجب المادتين ١٢٣ و ١٨٩ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القرار بقرار تنظيم استيراد وتصدير الدواجن الحية والبيض لسنة ١٩٧٥ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

- المادة ٢ -
- ١ - يسمح باستيراد صيصان الدجاج البياض التي لا يزيد عمرها عن ثلاثة أيام .
 - ب - يمنع تصدير صيصان الدجاج البياض وصيصان الدجاج اللاحم .
 - ج - يمنع استيراد صيصان الدجاج اللاحم .
- المادة ٣ -
- ١ - يمنع استيراد وتصدير فراخ الدجاج البياض وفراخ الدجاج اللاحم .
- المادة ٤ -
- ١ - يسمح باستيراد بيض الأكل شريطة أن يكون مغسولاً باسم بلد المنشأ ومنع تصديره أو إعادة تصديره .
 - ب - يسمح باستيراد بيض التفقيس ومنع تصديره أو إعادة تصديره .
 - ج - تحدد كيات بيض الأكل وبيض التفقيس المستورد بتعليمات يصدرها الوزير بهذا الخصوص من حين لآخر وبالتنسيق مع الجهات المختصة .
- وزير الزراعة
مروان الحمود

قرار تنظيم مزارع الدواجن والمفرخات

صادر بموجب المادة (١٤١) المعدلة من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القرار (قرار تنظيم مزارع الدواجن والمفرخات لسنة ١٩٧٥ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

- الدواجن تعني الدجاج والحيش والأوز والبط وجميع الطيور الداجنة الأخرى وصيانتها .
مزرعة الدواجن تعني كل إنشاء تخصص لتربية الدواجن .
المفرخات تعني كل إنشاء تستعمل لتفريخ بيض الدواجن .
الأسجنسة تعني اللجنة المشكلة وفق أحكام هذا القرار .

المادة ٣ - ١ - تشكل لجنة في كل محافظة (تسمى لجنة تسجيل مزارع الدواجن والمفرخات) بقرار من الوزير مؤلفة من عضوين أحدهما يمثل مديرية الانتاج الحيواني والمراعي ، والآخر يمثل مديرية البيطرة والصحة الحيوانية .

ب - تحدد صلاحيات ومهام اللجنة بتعليمات تصدر عن الوزير .

المادة ٤ - ١ - يحظر إنشاء أية مزرعة دواجن داخل حدود الأمانات والبلديات .

ب - يصدر الوزير تعليمات بشأن نقل المزارع المنشأة داخل حدود الأمانات والبلديات قبل نفاذ هذا القرار .

المادة ٥ - ١ - لا يجوز إنشاء أو نقل أية مزرعة دواجن أو مفرخة أو التوسع فيها إلا بتصريح من الوزارة ووفق الشروط والتعليمات المتبعة فيها .

ب - تشمل أحكام النقطة (أ) من هذه المادة مزارع الدواجن والمفرخات المنشأة قبل نفاذ هذا القرار .

المادة ٦ - لا يجوز تسجيل أية مزرعة دواجن ما لم تتوفر فيها الشروط التالية :

- ١ - أن تكون أرضية بيوت الدواجن من الاسمنت .
- ب - أن تتوفر فيها التهوية والإضاءة الجيدة .
- ج - أن لا يقل ارتفاع البيوت من الداخل عن مترين ونصف المتر .
- د - أن تحتوي على مستودع خاص للعلف تتوفر فيه الشروط الصحية .
- هـ - أن تتوفر فيها مصدر ماء نظي وكاف .
- و - أن تتوفر فيها عذرة أو حفرة مناسبة للتخلص من الدجاج النافق .
- ز - أن تتوفر فيها حفرة أو أوعية مناسبة تحتوي على مواد مطهرة في مداخلها لتطهير عجلات السيارات والأقدام .
- ح - أن تتوفر فيها المصائد والمبيدات المقاومة للقران والجربان .

هكذا من الأشغال

المادة ٧ - مع مراعاة أحكام المادة (٦) من هذا القرار لا يجوز تسجيل مزرعة دواجن :
 أ - يقل عدد الدجاج البياض فيها عن (٢٠٠٠) طير في المزرعة الواحدة .
 ب - يقل عدد الدجاج اللحم فيها عن (٥٠٠) طير في المزرعة الواحدة .

المادة ٨ - لا يجوز تسجيل أية مفرخة ما لم تتوفر فيها الشروط التالية : -

- أ - أن تكون أرضيتها وجدرانها وسقفها من الاسمنت .
- ب - أن تتوفر فيها التهوية والإضاءة الجيدة .
- ج - أن تتوفر فيها غرفة تبريد لغايات تبريد البيض التفرخ .
- د - أن تتوفر فيها الأحواض المناسبة لغسل وتعقيم صواني البيض .
- هـ - أن تتوفر فيها المياه الساخنة والقيح الكافية وموتور لرش المياه ذو ضغط عال مناسب .
- و - أن تتوفر فيها غرفة لآلات البيض الفاسد والصيصان غير الصالحة للتربية أو التسويق .
- ز - أن تكون بعيدة عن أية مزرعة دواجن بمسافة لا تقل عن ثلاثة كيلومترات .
- ح - أن تتوفر في مداخلها حفر وأوعية مناسبة تحتوي على مطهرات لتطهير عجلات السيارات والأقدام .
- ط - أن تحتوي على واسطة نقل مناسبة تتوفر فيها الشروط الصحية والوقائية .
- ي - أن تحتوي على غرفة للتبريد للدرجة حرارة حوالي ١٥ درجة مئوية لتحفظ البيض التفرخ قبل وضعه في المفرخة .

المادة ٩ - أ - مع مراعاة أحكام المادة (٨) من هذا القرار لا يجوز تسجيل مفرخة تنشأ حديثاً ما لم يكن لها مزرعة لتربية الدجاج لانتاج البيض التفرخ اللازم لتغطية احتياجاتها .
 ب - تشمل أحكام الفقرة (أ) من هذا القرار المقررات المنشأة قبل نفاذه وعلى أن يتم ذلك خلال مدة لا تتجاوز عامين من تاريخ نفاذ هذا القرار .

المادة ١٠ - أ - مع مراعاة المادة (٤) من هذا القرار يحظر إقامة أية مزرعة دواجن ما لم تبعد ثلاثة كيلومترات عن أية مزرعة دواجن أخرى .

ب - يستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة المزارع المنشأة قبل نفاذ هذا القرار .

المادة ١١ - أ - يحظر الجمع في مزرعة دواجن واحدة تربية الدجاج اللحم مع الدجاج البياض وكل تربية أكثر من نوع واحد من الدواجن فيها .

ب - تشمل أحكام الفقرة (أ) من هذا القرار المزارع المنشأة قبل نفاذه وعلى أن يتم ذلك خلال مدة لا تتجاوز عامين من تاريخ نفاذ هذا القرار .

المادة ١٢ - يلتزم صاحب المزرعة أو المسؤول عنها بحفظ سجلات وفق النموذج المحدث من الوزارة وعليه تسهيل عملية التفتيش عليها من قبل موظفي الوزارة للكشف .

المادة ١٣ - يصدر الوزير من حين لآخر التعليمات الضرورية لتنفيذ أحكام هذا القرار .

وزير الزراعة
 مروان الحمود

هكذا من الأشغال

الاعلانات

اعلان

بناء على تنسيب (لجنة الصيد) المنصوص عنها في المادة (١٥٢) من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ تحرت ما يلي :

١ - فتح المنطقة الواقعة شمال طريق المرقق الاينفايف من مثلث المرقق غرباً حتى الكيلومتر ١٣٠ شرقاً للصيد ولأشعار آخر . وذلك عملاً بأحكام المادة (٥) من نظام حماية الطيور والحيوانات البرية وتنظيم صيدها رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣ .

٢ - أبقاء المنطقة الواقعة بين طريق عمان - الزرقاء - المرقق - مثلث الرمثا - جرش - صويلح - عمان مغلقة ومنع كافة أنواع الصيد بها ولأشعار آخر . وذلك عملاً بأحكام المادة ١٤٧ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

٣ - اغلاق منطقة حيامات ماعين وسلسلة الجبال المحيطة بها ومنع كافة أنواع الصيد بها اعتباراً من اول شباط /أبواب شهر آب من كل عام - وذلك عملاً بأحكام المادة (١٤٧) من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .
 وزير الزراعة
 مروان الحمود

اعلان

يعلن مدير جمر ك عمان ان السيارة الميمنة مواصفاتها اذناه قد مضى على وجودها في ساحة المركز مدة ثلاثة اشهر ، لذا فانه سيتم بيعها بالمراد العلني بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية عملاً بأحكام الفقرة (٢) من المادة (٥٥) من قانون الجمارك والمكوس .

التوصيف	اسم المالك	موديل	سجل المستودع
فيات سالون خصوصي	مجهول	١٩٧٠	١٩٧٥/٤١٢٠٥٧٥/٨٩/٤٤٨
رقم ١٠٦٣٢			مهربات

اعلان

يعلن مدير جمر ك عمان ان السيارة الميمنة مواصفاتها اذناه قد مضى على وجودها في الساحة الجمركية مدة تزيد على ثلاثة اشهر ، لذا فانه سيتم بيعها بالمراد العلني بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية عملاً بأحكام الفقرة (٢) من المادة (٥٥) من قانون الجمارك والمكوس .

نوع السيارة	الموديل	اسم المالك	سجل المستودع
اوبل رو كورد	١٩٦٠	عمران حسن الجبالي	١٩٧٥/٧١/٣٥٥
			تاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤

اعلان

يعان للعموم بمقتضى احكام الفقرة ٤ من المادة ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى : الابنية رقم ٧٩، لسنة ١٩٦٦ بان مجلس التنظيم الاعل قرر ابداء التعديلات التي جرت على عخطط التنظيم الميكانيكي للبلدية البلدية بمحافظة معان رقم : ٥/هـ/الطبية/١٩٧١/٧٣ تاريخ ١٢/٥/٧٣ للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز للوى العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية ومكاتب اللجنة الوثائية لحافظة معان ومكاتب مجلس قروي الطيبة وتقديم اعتراضاتهم الى معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
رئيس مجلس التعليم الاعلى
الدكتور محمد الزين

اعلان

يعلن للعموم وبموجب المادة (٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى المؤقت رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان غطط هيكلية قرية الفروخ قد اعلن للاعراض وللمدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

فعلى كل من له مصلحة في ذلك ان يطلع على مخطط التوبة (في العبادة الصحية للتوبة) ويقدم اعتراضه اذا كان له اعتراض لرئيس لجنة التنظيم الواثية لحفظه معان مدعما ما يمكن بالمخططات والوثائق اللازمة.

محافظ معان
رئيس لجنة التنظيم اللوائية لحافضة معان
عبد خليف داوديه

اوامسر

صادرة عن وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية الدكتور محمد الزين

عملاً بأحكام المادة الثالثة من قانون إدارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤

١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

علا بإحكام المادة الثالثة من قانون إدارة القرى رقم ١٩٥٤. أمر بخضوع كامل أراضي حوض الميسر رقم ١١، القطع رقم ١٥-٢٢- من حوض الحديب رقم ١٥، القطع رقم ١-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩- من حوض بئر السيل رقم ١٣ من ا.ا. قرية بلال حسب تخليدها من قبل دائرة الأراضي والمساحة لإحكام الفصل الثاني من القانون المذكور. باعتبارها من منطقة مجلس قروى ام الاسود اعتبارا من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية. تخبراً / ١٩٧٥/

علا باحكام المادة الثالثة من قانون ادارة القرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٤. أمر بمضوع كامل قطعة الارض رقم ١٠ من حوض الخنجر رقم ٧ من اراضي خربة الذهبية الشرقية حسب تعهدها من دائرة الاراضي والمساحة للاحكام الفصل الثاني من القانون المذكور باعتبارها من منطقة مجلس قروي ذهيبه الجحاوشه اعتبارا من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية. تخريرا / ١٩٧٥.

عملاً بأحكام المادة الثالثة من قانون إدارة القرى رقم ١٩٥٤، أمر بمضيق القطع رقم ٢٧-٢٠ من حوض التروس الشرقي رقم ٦، كامل أراضي الحوض التروس الغربي رقم ٧ باستثناء القسم المسمى التروس لابل من القطعة رقم ٣ من نفس الحوض والقطع رقم ١٩ - ١٠ - ١٩ من أراضي قرية لابل حسب تخطيطها من دائرة الأراضي والمساحة لإكمال الفصل الثاني من القانون المذكور، باعتبارها من منطقة مجلس قروي التروس اعتباراً من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية. تمجراً ١٩٧٥/٨/٢٠

عملا بإحكام المادة الثالثة من قانون إدارة القرى رقم لسنة ١٩٥٤ بمقتضى قطع الأراضي رقم ١٣ - ٧٧ من حوض بئر السبيل رقم ١٢٦ من أراضي قرية بلال حسب تعليماتها من قبل دائرة الأراضي والمساحة وكلنا قطع الأرض رقم ١٥ من حوض فرود رقم ١ من أراضي قرية البصة حسب تعليماتها من قبل دائرة الأراضي والمساحة باستثناء القطع رقم ٢٧. وفي ٢٦-٢٦-١٩٧١، من نفس الحوض الأحكام لقرار الثاني من قانون المذكور باعتبارها من متعلقة مجلس قريي الويسية اعتبارا من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية. تمحرر ١٩٧٥/ ١٠ / ١٩٧٥

• عملاً بحكم المادة الثالثة من قانون إدارة القرى رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ أعلن للعموم بأنني أصدرت أمري بتخصيص كافة أراضي المغير في عسافلة أريد حسب مبادئها في دائرة الأراضي ولنساحة لأحكام الفصل الثاني من القانون المشار إليه أعلاه اعتباراً من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية .
تجديد ١٩٧٥/٧/١

• علما بحسكام المادة الثالثة من قانون ادارة القرى رقم لسنة ١٩٥٤م بمقتضى كامل اراضي حوض ام مغراز
رقم ٤ وحوض الشراب رقم ٥ وحوض رأس خلف رقم ٩ وقطع رقم ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ من حوض
الغروس الشرقي رقم ٦ وقطع رقم ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القطعة رقم ٨٠ وقطع رقم ١١ - ١٢ - ١٣ و ١٤
و ١٥ من حوض الحديث رقم ١ وتقسم من الحوض رقم ٣ من اراضي قرية بلال بحساب
٢٤٨ م من حوض الحديث والساكنة لحكام الفصل الثاني من القانون المذكور باعتبارها من منطقة مجلس
تعليمية من قبل دائرة الاراضي والساحات رقم تاريدها ١٩٥١ / ١

قروي بلال اعلموا ان هذا الامر في الجريدة الرسمية تحريرا .
١٩٧٠ / ١

کتابخانه

عملاً بأحكام المادة الثالثة من قانون إدارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ .
امر بتخصيص كامل قطع أراضي قريتي ياجوز والكوم في محافظة العاصمة كما هي محدودة من قبل دائرة الأراضي والمساحة لأحكام الفصل الثاني من القانون المذكور اعلاه اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

اعلان

اعلن للعموم بأن منطقة ياجوز والكوم في محافظة العاصمة قرية بالمعنى المقصود من نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قانون إدارة القرى لسنة ١٩٥٤ .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الدكتور محمد الزين

اعلان

صادر بالاستناد للباب ١٧ من قانون إدارة املاك الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤
يعلم للعموم بأن لجنة املاك الدولة لحافظة معان تنتظر بالطلبات المقدمة لتفويض الاجراء من رقم ١ - ١٣٢ المرزعة من القطعة رقم ٤٢ من الحوض رقم ٥ من اراضي معان بقصد البناء والسكن وسيحال الموضوع للجنة المذكورة بعد انقضاء مدة شهر من تاريخه وسيكون مركز عملها دائرة تسجيل معان .

مدير عام دائرة الأراضي والمساحة
بدري الملقى

اعلان

صادر بالاستناد للباب ١٧ من قانون إدارة املاك الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤
يعلم للعموم بأن لجنة املاك الدولة للواء الزرقاء تنتظر بالطلبات المقدمة لتفويض القطعة رقم (٥١) من الحوض رقم (٢) من اراضي ازرق الشيشان بقصد البناء والسكن وسيحال الموضوع للجنة المذكورة بعد انقضاء مدة شهر من تاريخه وسيكون مركز عملها دائرة تسجيل الزرقاء .

مدير عام دائرة الأراضي والمساحة
بدري الملقى

اعلان

عملاً بأحكام المادة السابعة من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ واستناداً لتنسيب عطوفة محافظ العاصمة اقرر بأن يكون عدد اعضاء مجلس بلدية الموقر اثني عشر عضواً لغايات الترشيع والانتخابات المقبلة فيها ابتداء من ١٩٧٥/٩/٦ .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
للدكتور محمد الزين

هذا من الأعمال

اعلان

صادر بالاستناد للباب ١٧ من قانون إدارة املاك الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤
يعلم للعموم بأن لجنة املاك الدولة لحافظة العاصمة تنتظر بالطلبات المقدمة لاستئجار القطعة رقم (٢٢) من الحوض رقم (١) من اراضي موقع الزبارة بقصد الاحياء والزراعة وسيحال الموضوع للجنة المذكورة بعد مدة شهر من تاريخه وسيكون مركز عملها دائرة تسجيل عمان

مدير دائرة الأراضي والمساحة
بدري الملقى

اعلان

عملاً بأحكام المادة ٣٩ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، اعلن نياً تعيين السيد خالد احمد الحنيطي عضواً لمجلس بلدي ابو علندا بديل العضو المستقيل السيد ضيف الله حميدان عمار الحنيطي .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الدكتور محمد الزين

اعلان

استناداً لأحكام المادة ٣٥ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ اعلن انتخاب السيد خلف حمد العواس عضواً للمجلس البلدي نائباً لرئيس بلدية ذات راس .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الدكتور محمد الزين

اعلان

استناداً للمادة (١/٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .
اعلن انتخاب عضو المجلس البلدي السيد عوده نجم التجادات نائباً لرئيس بلدية القويره .
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة
المهندس محمود الحوامده

اعلان

استناداً لأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .
اعلن انتخاب السيد سلمان خلف أحمد الزبدان عضواً للمجلس البلدي نائباً لرئيس بلدية فقوح .
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة
المهندس محمود الحوامده

اعلان

استناداً لأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .
أعلن انتخاب السيد حمدان السمران عضو المجلس البلدي نائباً لرئيس بلدية الخالدية .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة
المهندس محمود الخوامدة

اعلان

استناداً للمادة (١/٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .
أعلن انتخاب عضو المجلس البلدي السيد داود العقيل العبد الرحيم نائباً لرئيس بلدية عرجان .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة
المهندس محمود الخوامدة

اعلان

استناداً للمادة (٣/٣٧) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .
أعلن نياً فقدان عضوية كل من السيد توفيق عبد النوري صويص والسيد دخيل موسى الشقطة من مجلس بلدية الفحيص .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة
المهندس محمود الخوامدة

اعلان

يعلن للعموم ان جدول حقوق اراضي قرية رجم العقاب التابعة لقضاء عمان قد علق بدائرة تسجيل عمان بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٩ .

فعل كل من يرد الاطلاع على الجدول المذكور مراجعة الملفات للمدينة ادناه .

مدير عام دائرة الاراضي والمساحة
بدري الملقى

دائرة الاراضي والمساحة
دائرة تسجيل عمان .
مخار قرية رجم العقاب

اعلان

صادر عن مديرية تسجيل اراضي السلط بموجب نص المادة رقم ٥ من نظام تسجيل الاراضي والمياه رقم ١ لسنة ١٩٥٢
يعلن للعموم بأنه انتهت القضية المتعلقة بالقطعة رقم ٧٩٣ من الحوض رقم ٦٧ من اراضي مدينة السلط وان
قبلها اصبح نهائياً اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١٠ .

مدير تسجيل السلط
ابراهيم الكري

امر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن ان عمل تسوية الأراضي سيشرع به في اراضي موقع الجنب التابعة محافظة العاصمة .
ان الاشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة سيلفون فيما
بعد بأعلان التاريخ الذي يجب ان يقدمو فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه .

مدير عام دائرة الاراضي والمساحة
بدري الملقى

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٥٢

١ - .. يمان ان عمل التسوية للاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٧٥ .
الوصف : ... اراضي موقع الجنب - محافظة العاصمة - المينة حدودها بالون - الاحمر على الخط
المعلن عنه نسخة في كل من دائرة الاراضي والمساحة/ عمان ومكتب مدير تسجيل عمان/ ومكتب مدير ناحية
المقرر - ومكتب مامور التسوية المختص .

٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان
يقدموا ادعاءاتهم بالوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي التي سيكون موجوداً في الموقع .

٣ - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراض
سواء كان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

مدير عام دائرة الاراضي والمساحة
بدري الملقى

هكذا من الأشهر

اعلان

تسجيل جمعية تعاونية

يعلن ان (جمعية الاسكان التعاونية لوطفي بنك الاسكان - محدودة المسؤولية/ عمان) قد سجلت تحت رقم (٦٤٧) بموجب المادة الخامسة من قانون التعاون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ والمادة السابعة من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١) لسنة ١٩٧٠ في اليوم الثامن من شهر تموز عام ١٩٧٥.

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

سامي ايوب

اعلان

تعديل نظام داخلي لجمعية تعاونية

يعلن لاطلاع العموم انه بناء على قرار الهيئة العمومية لجمعية مزارعي الكرامة التعاونية متعددة الاغراض - محدودة المسؤولية/ الكرامة وتوصية مدير عام المنظمة التعاونية الاردنية بتعديل النظام الداخلي واسم الجمعية التعاونية المذكورة وذلك لتبنيها النظام الداخلي النموذجي الموحد للجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الاغراض. فقد قررت بالاستناد الى الصلاحية المخولة الي في البند (د) من المادة الثامنة من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١) لسنة ١٩٧٠ تعديل نظام واسم جمعية مزارعي الكرامة التعاونية متعددة الاغراض - محدودة المسؤولية / الكرامة باسم ونظام جمعية مزارعي الكرامة التعاونية الزراعية متعددة الاغراض - محدودة المسؤولية / وادي الاردن وذلك في اليوم العاشر من شهر تموز عام ١٩٧٥ والقام النظام الداخلي السابق للجمعية. ويمكن للوي العلانة الاطلاع على النظام الداخلي الجديد في كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمنظمة التعاونية الاردنية وفي مقر الجمعية.

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

سامي ايوب

اعلان

تسجيل جمعية تعاونية

يعلن ان جمعية الصديق التعاونية الزراعية متعددة الاغراض - محدودة المسؤولية / عمان - قد سجلت تحت رقم ٦٤٩ بموجب المادة الخامسة من قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ والمادة السابعة من نظام الجمعيات التعاونية رقم ١ لسنة ١٩٧٠ في اليوم التاسع عشر من شهر تموز عام ١٩٧٥.

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

سامي ايوب

اعلان

تصفية جمعية المتروضة التعاونية الزراعية م. غ / وادي الاردن

عملا بالصلاحيات المخولة لي من المادة ٤٢/١ من نظام جمعيات التعاون رقم (١) لسنة ١٩٧٠ والصادر بمقتضى قانون التعاون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨ والذي حل محله قانون التعاون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ مع تعديلات.

اقرر تصفية الجمعية المذكورة اعلاه وتعين السيد محمد الرنتاري مضافيا لما وعنوانه ، المنظمه التعاونية الاردنية المركز .

وليكن معلوما ان جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة اعلاه يجب ان تقدم الى المصفي المذكور .

مدير عام المنظمة التعاونية الاردنية

مروان دودين

اعلان

استنادا لنص المادة ١٦ من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ، قررت حل دار خضانة بيت لحم / عمان المسجلة لدى هذه الوزارة تحت رقم (١٥) اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١٧

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

سامي ايوب

اعلان

تسجيل جمعية تعاونية

يعلن ان (جمعية الاسكان التعاونية لوطفي ديوان الموقطين ومعهد الادارة العامة محدودة المسؤولية / عمان) قد سجلت تحت رقم (٦٥٠) بموجب المادة الخامسة من قانون التعاون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ والمادة السابعة من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١) لسنة ١٩٧٠ في اليوم التاسع عشر من شهر تموز عام ١٩٧٥ .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

سامي ايوب

كلنا من الشعب

اعلان

تسجيل جمعية تعاونية

يعلن ان جمعية الكسور التعاونية للمنفعة المتبادلة - محدودة المسؤولية / عمان قد سجلت تحت رقم (٦٤٨) بموجب المادة الخامسة من قانون التعاون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ والمادة السابعة من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١) لسنة ١٩٧٠ في اليوم التاسع عشر من تموز عام ١٩٧٥ .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
سامي أيوب

اعلان

حل رابطة آل نافع

استنادا للصلاحيات المخولة الي بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ والقانون المعدل رقم (٩) لسنة ١٩٧١ وعملًا بأحكام المادة (١٦) من القانون المشار اليه اقرار حل رابطة آل نافع لعدم قيامها بأي نشاط لها منذ تسجيلها بتاريخ ١٩٧٣/٦/٤ .

صدر بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٧

وزير الداخلية
ثروت التهلوني

قرار

لدى محكمة بداية عمان

المستأنف : مساعد النائب العام .

المستأنف ضده : عبد الرحمن كامل البواب

موضوع الاستئناف : قرار قاضي صلح جزء عمان الصادر في القضية الصلحية الجزائية رقم ٢٧٩٥ تاريخ ١٩٧٥/٤/٦ والمتضمن تغريم المستأنف ضده مبلغ دينار والرسوم لحاقته لاحكام قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وحيث ان هذا القرار قد جاء مخالفًا للاصول والقانون فإني استأنفه ضمن المدة القانونية للاسباب التالية :-

اسباب الاستئناف : ١ - اخطأ القاضي في اصدار القرار المستأنف اذ ان القانون الذي استند اليه قد انسخ بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ .

٢ - لقد عدل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ حيث عدلت المادة الاولى التي تعين سريان هذا القانون بتاريخ نشره بحيث اصبحت كالتالي (يعمل بهذا القانون من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ويعلم عنه في الجريدة الرسمية) . وعليه فقد اوقف بذلك العمل بهذا القانون حتى صدور القرار المذكور والذي لم يصدر بعد .

الطلب : ١ - قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢ - وفي الموضوع فسخ القرار المستأنف للاسباب المذكورة او لاي سبب اخر تراه محكمتكم الموقرة مناسباً واتخاذ القرار المناسب .

قرار

صادر عن محكمة بداية عمان

المستأنف : مساعد النائب العام .

المستأنف ضده : آمنة احمد عرفة

موضوع الاستئناف : قرار قاضي صلح جزء عمان الصادر في القضية الصلحية الجزائية رقم ٢٧٩٦ تاريخ ١٩٧٥/٤/٧ والمتضمن تغريم المستأنف ضده مبلغ دينار والرسوم لحاقته لاحكام قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وحيث ان هذا القرار قد جاء مخالفًا للاصول والقانون فإني استأنفه ضمن المدة القانونية للاسباب التالية :-

اسباب الاستئناف : ١ - اخطأ القاضي في اصدار القرار المستأنف اذ ان القانون الذي استند اليه قد انسخ بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ .

٢ - لقد عدل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ حيث عدلت المادة الاولى التي تعين مبدأ سريان هذا القانون بتاريخ نشره بحيث اصبحت كالتالي (يعمل بهذا القانون من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ويعلم عنه في الجريدة الرسمية) . وعليه فقد اوقف بذلك العمل بهذا القانون حتى صدور القرار المذكور والذي لم يصدر بعد .

الطلب : ١ - قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢ - وفي الموضوع فسخ القرار المستأنف للاسباب المذكورة او لاي سبب اخر تراه محكمتكم الموقرة مناسباً واتخاذ القرار المناسب .

قرار

صادر عن محكمة بداية عمان

المستأنف : مساعد النائب العام .

المستأنف ضده : عبد القادر محمد عودة المبيضين

موضوع الاستئناف : قرار قاضي صلح جزء عمان الصادر في القضية الصلحية الجزائية رقم ٢٦٠٠ تاريخ ١٩٧٥/٤/٥ والمتضمن تغريم المستأنف ضده مبلغ دينار والرسوم لحاقته لاحكام قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وحيث ان هذا القرار قد جاء مخالفًا للاصول والقانون فإني استأنفه ضمن المدة القانونية للاسباب التالية :-

اسباب الاستئناف : ١ - اخطأ القاضي في اصدار القرار المستأنف اذ ان القانون الذي استند اليه قد انسخ بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ .

٢ - لقد عدل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ حيث عدلت المادة الاولى التي تعين مبدأ سريان هذا القانون بتاريخ نشره بحيث اصبحت كالتالي (يعمل بهذا القانون من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ويعلم عنه في الجريدة الرسمية) . وعليه فقد اوقف بذلك العمل بهذا القانون حتى صدور القرار المذكور والذي لم يصدر بعد .

الطلب : ١ - قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢ - وفي الموضوع فسخ القرار المستأنف للاسباب المذكورة او لاي سبب اخر تراه محكمتكم الموقرة مناسباً واتخاذ القرار المناسب .

هكذا من الأصول

قرار

صادرة عن محكمة بداية عمان

المستأنف : مساعد النائب العام .

المستأنف ضده : فتحة العبد محمود حسن .

موضوع الاستئناف : قرار قاضي صلح جزاء عمان الصادر في القضية الصلحية الجزائية رقم ١٩٠٥/٣٩٣ تاريخ ١٩٠٥/٥/١٤ والمتضمن تغريم المستأنف ضده مبلغ دينار والرسوم مخالفته لاحكام قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وحيث ان هذا القرار قد جاء مخالفاً للاصول والقانون فإني استأنفه ضمن المدة القانونية للاسباب التالية .

١ - اعطأ القاضي في إصدار القرار المستأنف اذ أن القانون الذي استند اليه قد ألغي بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ .

٢ - لقد عدل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ حيث عدلت المادة الاولى التي تعين مبدأ سريان هذا القانون بتاريخ نشره بحيث أصبحت كالتالي (يعمل بهذا القانون من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ويعلم عنه في الجريدة الرسمية) . وعليه فقد أوقف بذلك العمل بهذا القانون حتى صدور القرار المذكور والذي لم يصدر بعد .

١ - قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢ - وفي الموضوع فسخ القرار المستأنف للاسباب المذكورة أو لأي سبب أخسر تراه محكمتكم الموقرة مناسباً واتخاذ القرار المناسب .

قرار

صادرة عن محكمة بداية عمان

المستأنف : مساعد النائب العام .

المستأنف ضده : سليمان صلاح أبو عيشة .

موضوع الاستئناف : قرار قاضي صلح جزاء عمان الصادر في القضية الصلحية الجزائية رقم ١٩٧٤/١٢/٢ تاريخ ١٩٧٤/١٢/٢ والمتضمن تغريم المستأنف ضده مبلغ دينار والرسوم مخالفته لاحكام قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وحيث ان هذا القرار قد جاء مخالفاً للاصول والقانون فإني استأنفه للاسباب التالية : أسباب الاستئناف : ١ - اعطأ القاضي في إصدار القرار المستأنف اذ أن القانون الذي استند اليه قد ألغي بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ .

٢ - لقد عدل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ حيث عدلت المادة الاولى التي تعين مبدأ سريان هذا القانون بتاريخ نشره بحيث أصبحت كالتالي (يعمل بهذا القانون من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ويعلم عنه في الجريدة الرسمية) ، وعليه فقد أوقف بذلك العمل بهذا القانون .

١ - قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢ - وفي الموضوع فسخ القرار المستأنف للاسباب المذكورة أو لأي سبب آخر تراه محكمتكم الموقرة مناسباً واتخاذ القرار المناسب .

قرار

صادر عن محكمة بداية عمان

المستأنف : مساعد النائب العام .

المستأنف ضده : يوسف عبد السلام محمد .

موضوع الاستئناف : قرار قاضي صلح جزاء عمان الصادر في القضية الصلحية الجزائية رقم ٩٧٥/٣٤٦١ تاريخ ٩٧٥/٥/١٤ والمتضمن تغريم المستأنف ضده مبلغ دينار والرسوم مخالفته لاحكام قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وحيث ان هذا القرار قد جاء مخالفاً للاصول والقانون فإني استأنفه ضمن المدة القانونية للاسباب التالية :

أسباب الاستئناف : ١ - اعطأ القاضي في إصدار القرار المستأنف اذ أن القانون الذي استند اليه قد ألغي بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ .

٢ - لقد عدل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ حيث عدلت المادة الاولى التي تعين مبدأ سريان هذا القانون بتاريخ نشره بحيث أصبحت كالتالي (يعمل بهذا القانون من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ويعلم عنه في الجريدة الرسمية) . وعليه فقد أوقف بذلك العمل بهذا القانون حتى صدور القرار المذكور والذي لم يصدر بعد .

١ - قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢ - وفي الموضوع فسخ القرار المستأنف للاسباب المذكورة أو لأي سبب آخر تراه محكمتكم الموقرة مناسباً واتخاذ القرار المناسب .

قرار

صادر عن محكمة بداية عمان

المستأنف : مساعد النائب العام .

المستأنف ضده : عثمان محمود عبد الله العجلوني .

موضوع الاستئناف : قرار قاضي صلح جزاء عمان الصادر في القضية الصلحية الجزائية رقم ٧٨ تاريخ ١٩٧٢/١/٨ والمتضمن تغريم المستأنف ضده مبلغ دينار والرسوم مخالفته لاحكام قانون الاحوال المدنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وحيث ان هذا القرار قد جاء مخالفاً للاصول والقانون فإني استأنفه ضمن المدة القانونية للاسباب التالية : أسباب الاستئناف : ١ - اعطأ القاضي في إصدار القرار المستأنف اذ أن القانون الذي استند اليه قد ألغي بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ .

٢ - لقد عدل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ حيث عدلت المادة الاولى التي تعين مبدأ سريان هذا القانون بتاريخ نشره بحيث أصبحت كالتالي (يعمل بهذا القانون من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ويعلم عنه في الجريدة الرسمية) ، وعليه فقد أوقف بذلك العمل بهذا القانون حتى صدور القرار المذكور والذي لم يصدر بعد .

١ - قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢ - وفي الموضوع فسخ القرار المستأنف للاسباب المذكورة أو لأي سبب آخر تراه محكمتكم الموقرة مناسباً واتخاذ القرار المناسب .

هذه من الأعمال

قرار

صادر عن محكمة بداية عمان

المستأنف : مساعد النائب العام .

المستأنف ضده : محمود صالح النهار .

الحكم المستأنف : الحكم الصادر عن قاضي محكمة امانة العاصمة بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ في الدعوى الجزائية رقم ١/٤٩٦ .

ومخالفة الحكم للقانون فأنني استأنفه ضمن المدة لما يلي : -

لقد اسند للمستأنف ضده جرمي ، طرح القيام امام المحل وهي مخالفة لقانون الصحة العامة رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ ، واستعمال الرصيف خلافا لنظام الشوارع بينما لم يتم القاضي الا بمحاكمة المستأنف ضده عن جرم مخالفة نظام الشوارع . لهذا السبب ولغيره مما تراه محكمكم الموقر ارجو قبول الاستئناف شكلا ونسج الحكم موضوعا واصدار القرار المناسب .

قرار امهال

صادر عن محكمة جنابات عمان

الى المتهم صالح محمد ادريس القايز .

عملا باحكام المادة ٢٤٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية اقرر امهالك مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لتسليم نفسك الى السلطات القضائية لحاكمك عن تهمة الشروع بالسرقة خلافا لاحكام المواد (٤٠٤ ، ٧٠) عقوبات .

واذا لم تسلم نفسك خلال هذه المدة تعتبر فارا من وجه العدالة وتوضع اموالك تحت امانة الحكومة ما دعت فارا من وجه العدالة وتحرم من التصرف بها وتمنع من اقامة اي دعوى ويعتبر كل تصرف او التزام تتمه فيه بعد ذلك باطلا . وانني امر كل فرد من افراد الامن العام بالبقاء القبض عليك وتسليمك الى المراجع المختصة .

قرار امهال

صادر عن محكمة جنابات الكرك

اقرر امهال المتهم علي سليمان الغزاوي مدة عشرة ايام لتسليم نفسه الى السلطات القضائية لحاكمك تهمة الشروع بهتك العرض خلافا لاحكام المادتين ٢/٧٠ ، ٧٠ من قانون العقوبات وقرر تحويل السلطات القضائية والنوابطة العدلية القاء القبض عليه وتسليمه الى المراجع القضائية المختصة وتكليف كل شخص يعلم من محل وجوده ان يغير عنه وفي حالة عدم تسليمه نفسه في المدة المذكورة تقرر اعتباره فارا من وجه العدالة ووضع امواله واملاكه تحت ادارة الحكومة ما دام فارا وحرمانه من التصرف بها ومنعه من اقامته اي دعوى واعتبار كل تصرف قام به او التزام تتمه به بعد ذلك باطلا سندا للفقرة الرابعة من المادة ٢٤٣ من الاصول الجزائية كما اقرر نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتعليقه على باب سكن المتهم الاخير وعلى باب قاعة المحكمة وتبليغ المدعي العام هذا القرار ليقيم بدوره بتبليغ مامور التسجيل لوضع اشارة الحجز على عقاراته ان وجدت .

١٩٧٥/٧/٢١

قرار امهال

صادر عن محكمة جنابات اربد

صادر بحق المتهم الناز عبد العزيز الطاهر البدر

قررت امهال المتهم الناز عبد العزيز الطاهر البدر من بلدة الجرم / بالاغوار الشبالية مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لتسليم نفسه الى السلطات القضائية خلال هذه المدة من اجل محاكمته على التهمة المنددة اليه وهي جرم الخطف خلافا لاحكام الفقرة ٣ من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات .
فعل افراد سلطات الامن العام القاء القبض عليه وتسليمه الى القضاء وان كل من يعلم بمحل وجوده عليه ان يغير عنه واذا لم يسلم نفسه خلال المدة المذكورة تجرى محاكمته باعتباره فارا من وجه العدالة وتوضع امواله واملاكه تحت ادارة الحكومة ما دام فارا ويحرم من التصرف بها ويمنع من اقامة الدعوى وكل تصرف قام به او التزام تتمه به بعد ذلك يعتبر باطلا .

قرار

صادر عن محكمة بداية حقوق عمان

المدعي : النائب العام بالاضافة لوظيفته / عمان

المدعى عليها : (١) التلميذ العسكري المرمج رقم ١١٠٤٧٩ احمد موسى عبد الفتاح ياسين آل سيف من ذئاب - طرولكرم ومقيم خارج البلاد ومجهول محل الاقامة .

(٢) عبد الرحمن خضر يقيم في الضفة الغربية ومجهول محل الاقامة .

قيمة الدعوى : (٣٩٧) دينار و (٣٥٨) فلسا .

الوقائع : (١) بتاريخ ٩٦٦/١٠/١ استخدم المدعى عليه الاول برتبة تلميذ عسكري للدراسة في الكلية العسكرية الملكية حسب الاسس المبينة في نظام الكلية وبموجب اتفاقية دراسية .

(٢) تعهد المدعى عليه الاول انه في حالة طرده من الكلية لرسوبه ان يكون ملزما بدفع جميع النفقات والتكاليف التي تكبدتها الخزينة والتي انفق عليها خلال مدة الدراسة بما فيها الرواتب التي تقاضاها .

(٣) المدعى عليه الثاني كفل المدعى عليه الاول في تنفيذ الالتزامات السالف ذكرها والمبينة في الاتفاقية الدراسية ونظام الكلية العسكرية .

(٤) رسب المدعى عليه الاول في سنة الدراسية الاولى وتقرر طرده اعتبارا من تاريخ ١٩٦٧/١٢/١٢ .

(٥) تكبدت القوات المسلحة مبلغ ٣٩٧ دينار و ٣٥٨ فلسا على المدعى عليه الاول بما في ذلك الرواتب التي تقاضاها خلال مدة دراسته وجميع النفقات التي صرفت عليه .

(٦) المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثاني بصفته كتيلا له اصبحا ملزمين بان يدفعوا للمدعي المبلغ المستحق والبالغة قيمته ٣٩٧ دينار و ٣٥٨ فلسا .

(٧) لم يقيم المدعى عليها بدفع المبلغ المدعى به رغم المطالبة .

(٨) طلب معالي وزير المالية بكتابه رقم د/٧١/٧٥/٥٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٦ اقامة الدعوى الحقيقية ضد المدعى عليها بالمبلغ المدعى به .

الادبيات : البينة القانونية .

الطلب : (١) تبليغ المدعى عليها بنسخة من لائحة الدعوى وتعيين جلسة ودعوتها للمحاكمة .

(٢) غب الثبوت الحكم بالزام المدعى عليها بالتكافل والتضامن بالمبلغ المدعى به مع الرسم والمصاريف واتساب الحاماة .

هكذا من الشاهد

قرار

صادر عن محكمة بداية حقوق ٤٠

المدعي : النائب العام بالإضافة لوظيفته .
المدعى عليه : النائب المرمج رقم (١٠٣٣٧٥) بخيري صالح علوي ماركا / ٤٠٤٨ .

المبلغ المدعى به : $\frac{٧٣٧}{١٣٦}$ ستاية وستة وثلاثون ديناراً وسبعماية وسبعة وثلاثون فلساً .
الوقائع :

- ١ - في اواخر عام ١٩٧٠ كان المدعى عليه يعمل مأموراً لـ دكان الجندي في مركز تدريب المستجدين بالزرقاء ، وقد تمكن في تلك الفترة من اختلاس المبلغ المدعى به والقرار خارج المحكمة .
- ٢ - لوحق المدعى عليه امام المجلس العسكري الاول بتهمة الاختلاس وقد صدر قرار المجلس المذكور رقم ٧١/١٠٤٨ تاريخ ٧١/١١/٣٠ الذي صادق عليه عطوفة رئيس هيئة الاركان العامة يتضمن ادانة المدعى عليه بجرم الاختلاس والحكم بحبس مدة سنتين وقد تبلغ المدعى عليه هذا القرار بعدد الحريضة الرسمية رقم ٢٣٤٣ تاريخ ١٩٧٢/١/٢٤ .
- ٣ - طلب معالي وزير المالية بموجب كتابه رقم دلح/٥٢/٧٤/٣٠٨٩ تاريخ ٧٤/٤/١٦ اقامة الدعوى الحقوقية ضد المدعى عليه ومطالبته بالمبلغ المدعى به وهو قيمة ما اختلس .
- ٤ - الطالبين بحكمكم الموقرة صاحبة الاختصاص للنظر في هذه الدعوى بالنسبة للمبلغ المدعى به ولمكان اقامة المدعى عليه .
الطلب :
- ١ - يلتزم المدعى بتبليغ المدعى عليه لائحة الدعوى وتعيين جلسة .
- ٢ - غيب التبروت الحكم بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به مع تضمينه الرسوم والمصاريف واتعاب الخصاصة والفاائدة القانونية .

قرار امهال

صادر عن محكمة جنايات اربد

بحق المتهمين الفارين ضيف الله محمد صفور وفوزي صفور فانوس

قررت امهال كل من المتهمين الفارين من وجه العدالة ضيف الله عمود صفور وفوزي صفور فانوس وكلاهما من عمان /حي الدبابية مدة عشر ايام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لتسليم كل منهما نفسه الى السلطات القضائية خلال هذه المدة من اجل عاكتها على التهمة المستندة اليها وهي جرم السرقة بالاشترار خلافا لاحكام المادتين ٤٠٤ و ٧٦ من قانون العقوبات .

فعل افراد سلطات الامن العام القبض عليها وتسليمها الى القضاء ، وان كل من يعلم بمحل وجودها عليه أن يخبر عنها ، واذا لم يعلم كل منها نفسه خلال المدة المذكورة تجري عاكتها باعتباره فاراً من وجه العدالة وتوضع امواله واملاكه تحت ادارة الحكومة ما دام فاراً ويجرم من التصرف بها ويمنع من اقامة الدعوى ، وكل تصرف قام به او التزام تعهد به بعد ذلك يعتبر باطلا .

قرار امهال

صادر عن محكمة جنايات اربد

الى المتهمين : خالد رفيق عبد الله عواد من طولكرم مجهول محل الإقامة .

باهر رفيق راجب الجبوسي من طولكرم مجهول محل الإقامة .

قررت امهال كل من المتهمين المذكورين اعلاه مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لتسليم نفسه الى السلطات القضائية خلال هذه المدة من اجل محاكته على التهمة الجنائية المستندة اليه وهي الاختلاس خلافاً لاحكام المادة ١٧٤ فقرة ٣ و ٤ من قانون العقوبات مكررة ٣٦ مرة .

فعل افراد سلطات الامن العام القبض على كل منها وتسليمه الى القضاء وان كل من يعلم محل وجودها عليه أن يخبر عنها ، واذا لم يعلم كل منها نفسه خلال المدة المذكورة يعتبر فاراً من وجه العدالة وتوضع امواله واملاكه تحت ادارة الحكومة ما دام فاراً ويجرم من التصرف بها ويمنع من اقامة الدعوى وكل تصرف قام به او التزام تعهد به بعد ذلك يعتبر باطلا .

واقرر عملاً بحكام المادة ٢٤٤ من الاصول الجزائية نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتبليغ نسخة منه الى مأمور التسجيل المختص لوضع اشارة الحجز على عقارات المتهمين ١٩٧٥/٧/١٦ .

قرار حكم

صادر عن محكمة الجوارك البدائية

المدعي : الحق العام .

المدعى عليه : الملازم الاول عبد الاله الروسان .

بتاريخ ١٩٧٤/٢/١ اقام مدعي عام الجوارك الدعوى الجزائية ضد الظنين الملازم اول عبد الاله الروسان واستند اليه تهمة تهريب سيارة من نوع بيجو من الرسوم الجمركية وطلب محاكته وفق المواد (١٤٧ و ١٤٩) من قانون الجوارك والمكوس .

وفي المائدة الجارية علنا تخلص الظنين المتبلغ عن الحضور فقررت المحكمة اجراء المحاكمة في غيبته عملاً بحكام المادة (١٦٩) من قانون اصول المحاكمات الجزائية ثم استمعت الى بينات النيابة المؤلفة من المبرزين ن / ١ و ٢ ومن الشهود خايل الملسة رئيس دورية الجوارك التي ضبطت السيارة والجندي الاول عبد العزيز يوسف زريقسات وهو السائق العسكري الذي ضبطت معه السيارة وضرغام العربي رئيس مركز جمرك الزرقاء وقت ضبط السيارة ثم ختم المدعي العام بينات النيابة وطلب الحكم .

وحسب ثبت من البينات التي لم يناقضاها ضبط سيارة بيجو من طراز (٤٠٤) مهربة من الرسوم الجمركية وتحص الملازم عبد الاله الروسان فان التهمة تثبت قبل الظنين المذكور بوضعها واركانها وفق احكام المادة (١٤٧) من قانون الجوارك ، وانه يتعين الحكم بمصادرتها وفق المادة المذكورة وتقريره بالقرارات القانونية سندا للمادة (١٤٩) من ذات القانون .

لذلك تقرر المحكمة مصادرة السيارة وتقرير الظنين مبلغ (٥٠٠ و ١٠٢٠) ديناراً حكماً غنياً قابلاً للاعتراض والاستئناف .

١٩٧٥/٦/١٠

هكذا من الشاهد

قرار حكم

صادر عن محكمة الجمارك البدائية

المدعي : الحق العام

المدعى عليه : ١ - زياد علي مريان / اربد - ٢ - احمد حسن علاوي / وكالة الانباء الاردنية
٣ - احمد حجازي البوريني / وزارة الاعلام - ٤ - سليمان عيسى الخليلي / عمان - كراج النصر شارع الامير محمد
استند المدعي العام الجماركي الى الاطناء زياد علي مريان من اربد و احمد حسن علاوي من عمان موظف في وكالة
الانباء الاردنية و احمد فهد حجازي موظف بوزارة الاعلام و سليمان عيسى الخليلي صاحب كراج النصر بعمان . استند
اليهم جميعا انه بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٣ ادخل الظنين الاول سيارة اوبل ريكورد الى البلاد وقام ببيعها الى الظنين
الثاني دون دفع الرسوم الجمركية المترتبة عليها وقد توالى بيع السيارة للاطناء الثالث والرابع حيث ضبطت اخير
بمخزوة الظنين الرابع وطلب محاكمتهم وفقا للمواد ١٤٧ و ١٤٩ من قانون الجمارك .

وفي المحاكمة الجارية علنا تخلت الظنين الاول زياد علي المريان للتبلغ عن الحضور وتخلت الظنين الرابع سليمان
عيسى الخليلي كذلك وخضر احمد حسن علاوي فقررت المحكمة اجراء محاكمة زياد علي مريان و سليمان الخليلي غيابيا
وفي الجلسة الثانية حضر الظنين الثالث احمد حجازي وقال ان اسمه احمد فهد حجازي وليس احمد حجازي البوريني
كما ورد بلائحة الاتهام فقررت المحكمة تصحيح اسمه بالشكل الصحيح احمد فهد حجازي . كما حضر سليمان عيسى
الخليلي وادخلته المحكمة في المحاكمة . سئل الاطناء عن التهمة المستند اليهم فقال احمد حسن علاوي انه اشترى السيارة
من زياد مريان بلوحة المانية غير مجرمة كقواعد السيارة لاحمد فهد حجازي على اساس ان يجرها . واحمد فهد حجازي
أيد اقوال احمد حسن علاوي وقال انه لم يستطع ان يجرها لرفض وزارة الجمارك تقسيط الرسوم فباعها بواسطة
ممدوح البيهت . والظنين الرابع سليمان الخليلي قال انه لا علاقة له بالسيارة وانها احضرها له ضابط اسمه عمدا لصلاحها
من آثار حادث وان الجمارك جاءت وأخلت السيارة من كراج به بعد ان قام ببيعها من املاحتها . ثم تخلت الاطناء احمد
حسن علاوي و احمد فهد حجازي عن الحضور فقررت المحكمة اجراء محاكمتهم غيابيا . واستتمت المحاكمة الى بيئات النيابة
المؤلفة من الشهود حمدي المويدي وسعدي العزه وأبرز المدعي العام ملف القضية فيز ١/٧ ثم ختم بيناته .

والظنين سليمان الخليلي أدل بإفادة وأدل بشهوده سعيد سالم مئزل و ابراهيم محمد سلامة ثم طلب المدعي العام
الحكم والظنين الرابع طلب البراءة .

من التدقيق تبين أن الظنين الاول زياد علي مريان كان قد أدخل السيارة موضوع الاتهام الى البلاد ولم يدفع عنها
العائدات الجمركية وقد باعها الى الظنين الثاني الذي أقر أمام المحكمة أنه اشترى السيارة من الاول على أساس أن يقوم
بدفع العائدات الجمركية عنها الا انه لم يفعل شيئا وباعها الى الثالث بنفس الشروط والظنين الثالث باعها بواسطة
آخرين الى ضابط في الأمن العام لم يعرف اسمه ولم يقدم لهذه المحكمة ثم ضبطت السيارة في كراج الظنين الرابع أثناء أن
وضعها المشتري الاخير لاجراء التصليح عليها من جراء صدمة تعرضت لها .

ومن ذلك يتبين ان الظنين الاول قد أدخل السيارة الى البلاد بصورة معينة لم تتضح للمحكمة ولم يدفع عنها
المسائدات الجمركية ثم باعها للثاني دون علم الجمارك فالتعرف بذلك مخالفة وفق أحكام المادة (١٤٧) فقرة ٢٢/د من
قانون الجمارك ويتعين إدانته بمقتضاها .

وحيث ان الملتزمين المشتريين تتحقق المخالفات ضدّهم وفق ذات المدة ١٤٧/٢٢/د من قانون الجمارك فإنه يتعين
نتيجة لذلك إدانة الاطناء الثاني والثالث بمقتضاها .

أما الظنين الرابع فالثابت أن السيارة قد ضبطت في كراجها لاجراء التصليح عليها ولم يرد في أوراق الدعوى ما
يثبت التزامه بأي التزام قبل الاطناء الاول والثاني والثالث ولم يرتبط بأي منهم بأي ارتباط . لذلك فإنه لم يقترف التهمة
المستند اليه أو أية مخالفة لأحكام قانون الجمارك ويتعين الحكم ببراءته من التهمة المستند اليه .
وحيث أنه استند للادة (١٤٩) معطوفة على المادة (١٤٧) من قانون الجمارك تقرر المحكمة مصادرة السيارة المضبوطة
وتفريم الاطناء الثلاثة زياد علي مريان و احمد حسن علاوي و احمد فهد حجازي بالتكافل والتضامن مبلغ (٨٥٤٥٠٠)
دينارا و براءة الظنين الرابع سليمان عيسى الخليلي . حكما غيابيا قابلا للاعتراض بحق الظنين الاول وغيايبا قابلا
للاعتراض بحق الظنينين الثاني والثالث ووجاهيا بحق الرابع .

١٩٧٥/٥/٢٩

قرار حكم

صادر عن المجلس العسكري الاول

- ١ . استند للمتهم العريف رقم ٩٣٨٤٨ محمود نصار من مرتب مجموعة الكهرباء والمياه سابقا ، فار من وجبة
العدالة ، جرم اختلاس اموال عامة .
- ٢ . ونتيجة لمحاكمته امام المجلس العسكري الثاني قرر المجلس بالاجماع بتاريخ ٩٧٥/٦/٩ اذانة بما استند
اليه والحكم عليه بالحبس لمدة خمس سنوات مع تقييد لرتبة جندي ثاني وبقاء ترقية ساري المفعول وذلك استدا
لاحكام المواد ٧٥٥،٢٤ من قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ وتضمنية قيمة المواد المختلسة (١٠٤٦'٥٩)
الف وستة واربعون دينارا ومائة وتسعة وخمسون فلما .
- ٣ . بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٤ صادق مساعد رئيس هه الاركان للقوة البشرية استنادا للصلاحيات المخولة اليه حل القرار

اعلان

صادر عن دائرة اجراء عمان

الى المحكوم عليها بورغوص بولديان - وسامي الساعدي اصحاب الوكالة المركزية التجارية المجهولين محل
الاقامة .
يجب عليكما ان تحضرا لدائرة اجراء عمان في غضون شهر واحد اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان وذلك
لتسكين من تنفيذ اعلان الحكم رقم ٢٥٥٠٧ تاريخ ١٩٧٢/٣/١٩ الصادر عن وزارة المواصلات والمضامين الزامكما
لدفع مبلغ ٦٦ دينارا و ٨٥٠ فلما الى المحكوم له صندوق الخزينة ، فان لم تحضرا خلال المدة المذكورة تعندا بمتبعين عن
تنفيذ حكم اعلان برضا كما وستباشر دائرة الاجراء باجراء المعاملات التنفيذية اللازمة قانونا بحسبكم .

هكذا من الأشهر

مذكرة دعوة

صادرة عن محكمة حقوق صلح عمان

الى الجندي المسرح رقم ١٣٤٠٧٤ محمد راجي محمد / مجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك لمحكمة صلح حقوق عمان يوم الخميس الواقع في ١٩٧٥/٩/٤ الساعة الثامنة صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة دعوة

صادرة عن محكمة حقوق بداية عمان

الى الرئيس المتقاعد رقم ٤٠٩٤ محمد محمود كايد / مجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق بداية عمان يوم الخميس الواقع في ١٩٧٥/٩/٤ الساعة الثامنة صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة دعوى ثانية

(انقطاع)

صادرة عن محكمة حقوق اربد

الى الجندي المسرح عوده بحيري رقم ١٠٣٥٥٩ .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الخميس الواقع في ١٩٧٥/٩/١٧ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته / عمان فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك فان الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر بمثابة الوجاهي .

مذكرة دعوى ثانية

(انقطاع)

صادرة عن محكمة حقوق بداية الزرقاء

الى جورج انتون ابو الزلف من سكان الزرقاء - حي الفيحاء سابقاً / مجهول محل الإقامة حالياً .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق بداية الزرقاء يوم الخميس الواقع في ١٩٧٥/٩/٤ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك فان الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر بمثابة الوجاهي .

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
سليمان محمد محمود	جنايات عمان	٩٧٥/٩/٩	٨ صباحاً	الشروع بالسرقة
محمد عبد المجيد عايش	"	٩٧٥/٧/٣١	"	جزاء
سليمان محمد محمود	"	٩٧٥/٧/٢٤	"	الشروع بالسرقة
كمال احمد علي الكردي	بداية عمان	٩٧٥/٨/٢٤	"	الاختيال
سمير خليل عارف ابو زهره	"	٩٧٥/٨/١٨	"	"
اسماعيل البواب	"	٩٧٥/٨/١٠	"	"
حمين عليان مسلم السواعده	"	٩٧٥/٨/١٨	"	الحرب من الحفظ القانوني
احمد داوود يوسف	"	٩٧٥/٧/٣١	"	السرقة
زيد محمد عمر حجاج	صلح عمان	٩٧٥/٩/٦	"	اعطاء شيك بدون رصيد
جميل ابراهيم يونس	"	٩٧٥/٧/٢٠	"	مخالفة مهن
طارق عبد الفتاح الفرج	"	٩٧٥/٨/٧	"	مخالفة قانون منع الجرائم
بدوي حماده الحياتي	"	٩٧٥/٨/٥	"	سرقة
علي حسن كامل	"	٩٧٥/٧/٢٢	"	ايلداء
احمد خميس ابو عيده	"	٩٧٥/٨/٩	"	مخالفة صحة
زيد محمد عمر حجاج	"	٩٧٥/٧/٣٠	"	شيك بدون رصيد
انور جميل ابو زعنونه	"	٩٧٥/٩/٣	"	اساءة الاثان
فرج عبد الرحمن فالح	صلح الزرقاء	٩٧٥/٨/٢٣	"	اينيه
محمود عبد الله محمد	"	٩٧٥/٩/٩	"	جزائية
حمد الله فالح الشوابكه	"	٩٧٥/٨/٢٣	"	اينيه
طاريف احمد باير الزام	"	"	"	استعمال مزور
عمود علي ابراهيم	صلح اربد	٩٧٥/٧/٣١	"	شيك بدون رصيد
خليل فارس احمد معايطه	"	٩٧٥/٨/٥	"	"
علي حسن سلامه هياجته	"	٩٧٥/٨/١٠	"	صحة
عمر صبيحي ابو شام	"	٩٧٥/٨/٦	"	شيك بدون رصيد
داود اسد الدبيك	صلح معان	٩٧٥/٩/٣	"	التصدي على اراضي الدولة
زيد عوض القمصي	صلح المرق	٩٧٥/٨/٣١	"	الصلد
درويش خليل درويش	"	٩٧٥/٨/٢٢	"	سوء استعمال الامانة
محمد عاطف حزاره	الجوارك البدائية	٩٧٥/٩/٦	"	الجزاء

كل من اخطأ